الأمم المتحدة

S/PV.9277

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٩٢٧٧**

الأربعاء، ٨ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فيرنانديس	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستغنييفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبية
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بايرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أوسي – مينساه
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كايوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2023/151)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-06933 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2023/151)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والهند إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطات التالية أسماؤهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة زبيدة أكبر، مديرة برنامج أفغانستان، الحرية الآن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/151، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوتونباييفا.

السيدة أوتونباييفا (*تكلمت بالإنكليزية*): اليوم يصادف اليوم الدولي للمرأة، ولكن ليس لدي رسائل مريحة أنقلها إلى النساء والفتيات في أفغانستان. فلا يزال الحظر المفروض على عمل المرأة ودراستها والسفر بدون مرافق من الذكور. بل حتى الذهاب إلى الحدائق أو الحمامات ساريا. تدعي طالبان أنها وحدَّت البلاد، لكنها قسمتها بشدة على أساس نوع الجنس. وفي الوقت الذي تحتاج فيه أفغانستان إلى كل رأسمالها البشري للتعافي من عقود من الحرب، نجد نصف الأطباء والعلماء والصحفيين والسياسيين المحتملين في البلاد محبوسين في منازلهم، وأحلامهم محطمة ومواهبهم مصادرة. لا تزال أفغانستان ترزح تحت حكم طالبان، الدولة الأكثر قمعا في العالم فيما يتعلق بحقوق المرأة.

وتخبرنا طالبان بأن هذا الفصل بين الجنسين ليس قضية مهمة ويجري بحثها حاليا. يقولون إنه يجب الحكم عليهم بناء على إنجازات أخرى. والواقع أن الحظر المفروض في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر على التعليم العالي والحظر المفروض في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر على عمل النساء في المنظمات غير الحكومية تنجم عنهما عواقب وخيمة على السكان الأفغان وعلى العلاقة بين الطالبان والمجتمع الدولي.

من المرجح أن ينخفض التمويل المخصص لأفغانستان إذا لم يُسمح للنساء بالعمل. فعلى سبيل المثال، اضطُرت المنظمات غير الحكومية التي تديرها النساء إلى وقف أنشطتها. وإذا انخفض مبلغ المساعدة، فإن كمية الشحنات النقدية التي تأتي بالدولار واللازمة لدعم تلك المساعدة ستنخفض أيضا. ونتيجة لهذا الحظر، توقفت المناقشات بشأن تقديم مساعدة أكبر للتنمية، بما في ذلك ما يتعلق بالبنية التحتية الصغيرة والسياسات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، فضلا عن المشاركات السياسية المخطط لها. ونفهم أن حركة طالبان لديها نظرة عالمية مختلفة تماما عن أي حكومة أخرى، ولكن من الصعب أن نفهم الكيفية التي يمكن بها لأي حكومة جديرة بهذا الاسم أن تدير دفة الحكم على نحو يتعارض مع احتياجات نصف سكانها.

لقد انصب تركيزنا دائما على الشعب الأفغاني. والواقع أن دعمنا لحقوق المرأة وحقوق الإنسان وتعليم الفتيات كلها مسائل مردها إلى توقع واضح من أبناء وبنات الشعب الأفغاني. إنهم يتوقعون بحق أنه لا ينبغي لبلدهم أن يكون الأكثر رجعية على هذا الكوكب فيما يتعلق بحقوق المرأة. وفهموا من التأكيدات التي قدمتها طالبان خلال مفاوضات الدوحة أن تلك الحقوق لن تنتقص. أخبرتنا بعض النساء أنهن رحبن حتى بوصول طالبان إلى السلطة لأن ذلك أنهى الحرب، لكن سرعان ما بدأن يفقدن الأمل. وتقول النساء إن استبعادهن من الحياة العامة ليس أفضل من الخوف من الموت العنيف.

لا يزال الشعب الأفغاني يعاني معاناة عميقة بطرق أخرى. ولا تزال أفغانستان تمثل أكبر أزمة إنسانية على الصعيد العالمي. وسيحتاج ثلثا

السكان، أي ٢٨ مليون شخص، إلى مساعدات إنسانية هذا العام للبقاء على قيد الحياة. وسيتكلف ذلك ٤,٦٢ بليون دولار، وهو أكبر نداء لبلد واحد على الإطلاق. ويعاني ما يقرب من نصف السكان، أي 20 مليون شخص، من مستويات انعدام الأمن الغذائي تبلغ حد الأزمة. وهناك ستة ملايين شخص على حافة ظروف شبيهة بالمجاعة.

ويواجه عملنا الإنساني تحديا يتمثل في بيئة وصول وبيئة أمنية متزايدة التعقيد. والحظر المفروض على عمل النساء في المنظمات غير الحكومية ليس العقبات الخطيرة الوحيدة التي تحول دون الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة، ولكننا نشعر بالقلق أيضا من أن الموظفات الوطنيات العاملات في الأمم المتحدة سيواجهن الحظر أيضا. وقد شهدنا حتى الآن جهودا من جانب الطالبان لمنع الموظفات من الذهاب إلى مكاتب الأمم المتحدة في خمس مقاطعات. وتعاني المنظمات غير الحكومية من هذه القيود بدرجة أكبر بكثير. وفي بعض المقاطعات، اضطررنا إلى تعليق تقديم المساعدة مؤقتا لأن المسؤولين المحليين وضعوا شروطا غير مقبولة على توزيعها. وبشكل عام، حدث مؤخرا تدهور في الحيز الإنساني.

في عام ٢٠٢٢، وقبل وضع القيود، تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى 26.1 مليون شخص، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى زيادة إمكانية الوصول إلى البلد بسبب تحسن الوضع الأمني. وأخشى أنه في عام 2023، سيؤدي الحظر على النساء والقيود الأخرى التي طبقتها الطالبان عمدا إلى إعاقة الوصول في المستقبل. وشهد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ أكبر عدد من القيود على إمكانية الوصول. ومع الحظر الذي تفرضه الطالبان على توظيف النساء في المنظمات غير الحكومية، يضطر العاملون في المجال الإنساني لدينا إلى تقديم تنازلات غير مريحة وغير مثالية من أجل الاستمرار في إنقاذ أرواح الأفغان. إن عبثية هذه الحالة لا تحتاج أي تعليق.

وتتأثر قدرتنا على الإنجاز أيضا بالمخاوف المتزايدة بشأن التهديد الذي يلوح في الأفق على أمننا وأمن شركائنا المنفذين من المنظمات غير الحكومية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان. ونحن ممتنون للأمن الذي تم توفيره حتى الآن، ولكننا نشعر بالقلق لأن سلطات الأمر الواقع لا تملك القدرة على التصدي بشكل كامل للتهديدات الناشئة. وسيتطلب التخفيف من تلك التهديدات اهتماما أكثر تضافرا وتوحدا من الدول الأعضاء، ومن الواضح أنها مسألة مشتركة بين المجتمع الدولي وسلطات الأمر الواقع.

وبخلاف القيود المفروضة على حقوق النساء والفتيات، فإننا نشهد أيضا تراجعا في حقوق الإنسان الأخرى. ويشير تقرير الأمين العام (S/2023/151) إلى استمرار عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية والاحتجاز والتعذيب التي تقوم بها سلطات الأمر الواقع ضد المسؤولين الحكوميين السابقين وقوات الأمن السابقة. وتلك انتهاكات لمرسوم العفو الذي أصدرته الطالبان. ولا توجد شفافية فيما يتعلق بالتحقيقات في الانتهاكات، ويبدو أن الانتهاكات مسموح بحدوثها بشكل متزايد.

وشهدنا أيضا استمرار تنفيذ تعليمات زعيم الطالبان الداعية إلى عقوبات بدنية قضائية، وكثيرا ما تنفذ علنا. ووفقا للقانون الدولي، تشكل هذه الأفعال شكلا من أشكال التعذيب وسوء المعاملة.

وهناك أيضا قدر أكبر من الخنق والقمع لقطاع الإعلام والمجتمع المدني. يحتاج أي مجتمع إلى أصوات مواطنيه وفئاته المستهدفة لإيجاد حلول وسط من خلال الحوار، وليس التخويف والقمع.

وقبل عام، دفعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أمام مجلس الأمن بأن نهاية النزاع العام في عام 2021 كان فرصة لبناء سلام إيجابي. وكانت مشاركاتنا الأولية مع سلطات الأمر الواقع بناءة نسبيا وأعطتنا سببا للأمل الحذر. وبدأنا في ابتكار مسار من شأنه أن يبني الثقة ويوضح لطالبان التوقعات الدولية فيما يتعلق برغبتهم المعلنة في العودة للانضمام إلى المجتمع الدولي.

ومع ذلك، قبل عام، بدأت قيادة الطالبان تتخذ باستمرار قرارات تلغي ذلك الهدف المعلن. وكان تراكم تلك القرارات هو ببساطة شكل من أشكال الحكم غير المقبول للمجتمع الدولي – وهو أمر لم يكن

ليثير دهشة الطالبان. وبياناتنا الجماعية بالإدانة وفرض الجزاءات لم يكن لها أثر؛ وربما شددتا بعض مواقف الطالبان. ومن ناحية أخرى، أعتقد أن هناك فصيلا داخل قيادة الطالبان، وعبر الحركة، لا يتفق مع الاتجاه الحالي الذي اتخذته القيادة. ويدرك ذلك الفصيل أنه يجب إيلاء الاهتمام للاحتياجات الحقيقية للشعب. وربما يمكنه في النهاية إجراء تغيير في الاتجاه، لكن الوقت ينفد. إن الأزمات العالمية تنتشر. ويتضاعف الطلب على موارد المانحين مع تناقص توافر تلك الموارد.

وأرى هذه الديناميات بقلق متزايد. وأخشى أن يعيد التاريخ نفسه، مع اتخاذ أفغانستان قرارات تزيد من عزلتها. ومع ذلك، وعلى عكس تسعينات القرن العشرين، فإن العالم أكثر تركيزا على أفغانستان. وتتمثل استراتيجية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الحفاظ على أي حيز سياسي موجود لإجراء حوار صادق ومباشر بين الطالبان والمجتمع الدولي، من المنطقة والجهات المانحة على حد سواء. إننا نمر بلحظة من الجمود السياسي حيث لا تتوفر الثقة.

والبعثة موجودة في أفغانستان بالنيابة عن المجلس، وتعمل كل يوم مع سلطات الأمر الواقع، ومع المعارضة السياسية المحلية، ومع المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وبصورة متزايدة، مع شباب أفغانستان، الذين سيرثون المستقبل الذي يجري تشكيله الآن. وتضطلع مكاتبنا الميدانية ببعثات برية تصل إلى جميع أنحاء البلد، ليس لتقديم المساعدة فحسب، بل للبقاء على اتصال بالشعب لتزويد المجلس بأفضل المعلومات الممكنة فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع. وتلك الحالة بالغة التعقيد، وأحيانا تكون هناك أسباب تبعث على الأمل أكبر مما تبدو. ولكن لا شك في أن الاتجاهات الأكبر والأكثر وضوحا مثيرة للقلق وسلبية. فهي تجعل من الصعب الحفاظ على ذلك الحيز الضروري للحوار.

وقد دعا المجتمع الدولي، داخل المنطقة وخارجها، إلى إلغاء المراسيم من أجل المجتمع الدولي. وهذا موقف واضح وموحد. ونأمل أن تولي الطالبان اهتماما أكبر لحقيقة أن هذا في مصلحتها، وقبل كل شيء، في مصلحة الشعب الأفغاني. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يبدأ في وضع جدول أعمال للمناقشة مع سلطات الأمر الواقع يتضمن المسائل التي تهم الطالبان. ويمكن أن يشكل هذان العنصران أساسا لعملية يمكن أن تساعد على بناء الثقة وتؤدي إلى نتيجة مقبولة للطرفين.

وأخيرا، لكي تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدورها في تنفيذ ذلك النهج بالنيابة عن المجلس، نأمل أن تُسند إلينا ولاية لمدة عام آخر. وكما ذكرت في إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9227)، أصدرت البعثة تكليفا بإجراء استعراض مستقل لولايتها، بقيادة نائب سابق للممثل الخاص للأمين العام. والاستنتاجات العامة هي أن الولاية الحالية للبعثة قوية ومتوازنة وشاملة بما فيه الكفاية للحالة الراهنة. وعلى الرغم من الانتكاسات التي وصفتها، ما زلنا نؤكد أنه لا بديل عن المشاركة الموحدة والصبورة والقائمة على المبادئ التي تضع احتياجات وحقوق الشعب الأفغاني في المقام الأول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أوتونباييفا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أكبر.

السيدة أكبر (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي زبيدة أكبر، وأنا مدافعة عن حقوق الإنسان من أفغانستان. وأدلي ببياني اليوم باسم منظمة "الحرية الآن" التي تدافع عن حقوق الإنسان وتعمل مباشرة مع ٢٠ حركة شعبية، يقود النساء معظمها، داخل أفغانستان.

إنه لشرف لي ومسؤولية أعتز بها أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن، في اليوم الدولي للمرأة، بشأن أسوأ أزمة تتعرض لها حقوق المرأة في العالم. وكما يعلم المجلس، فقد تلاشت حقوق النساء والفتيات الأفغانيات منذ استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس ٢٠٢١. ولم تسع طالبان، من خلال أكثر من ٤٠ مرسوما أصدرتها، إلى محو المرأة من الحياة العامة فحسب، بل إلى القضاء على أبسط حقوقنا الإنسانية. وأود أن أتشاطر مع الأعضاء بضعة أمثلة عما تبدو عليه حياة المرأة الأفغانية اليوم.

لقد مر الآن ٥٣٤ يوما على عدم تمكن المراهقات من الذهاب إلى المدرسة، و ٧٨ يوما منذ مُنعت النساء من الذهاب إلى الجامعات،

لتصبح أفغانستان البلد الوحيد في العالم الذي يُحظر فيه حصول النساء على معظم أشكال التعليم النظامي، وهو ما سيخلف آثارا كارثية على الأجيال المقبلة.

وتبذل طالبان كل ما في وسعها للحد من حرية المرأة في التنقل والتعبير. فلا يمكن للمرأة أن تسافر لمسافة تزيد على ٧٥ كيلومترا من دون ولي أمر من الذكور. ويُحظر على النساء دخول الحمامات العامة والمطاعم والمتنزهات. بل أن طالبان أبلغت نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، خلال زيارتهما الأخيرة لأفغانستان، بأنه لا ينبغي لهما أن تكونا هناك من دون محرم وأن جلوسهما مع ممثلي طالبان حرام. وما عانت منه المسؤولتان الدوليتان ليس سوى جزء بسيط مما تفرضه طالبان على ملايين النساء الأفغانيات كل يوم.

ويعني الانهيار التام للنظام القانوني – وإقصاء النساء عما تبقى منه – أن النساء اللائي يواجهن العنف المنزلي لا يمكنهن اللجوء للقضاء.

وفي الآونة الأخيرة، منع مقاتلو طالبان بيع وسائل منع الحمل. وفي بلد يعاني بالفعل من أحد أعلى معدلات وفيات الأمهات في العالم، لن يكون أمام النساء سوى خيارات محدودة فيما يتعلق بإنجاب الأطفال، كما أنهن سيخاطرن بحياتهن للقيام بذلك.

وقد فُرضت العديد من القيود على حق المرأة في العمل. وتسبب القرار الأخير القاضي بمنع النساء من العمل في المنظمات غير الحكومية في عجز أكثر من ١٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني عن أداء عملها بشكل كامل. وفي حين استأنف البعض العمل في قطاعي الصحة والتعليم، فمن الجلي أنه لا بديل عن الإلغاء الفوري وغير المشروط لهذا الحظر لكفالة تمكن ٢٨ مليون أفغاني يعتمدون على المساعدات الإنسانية، لا سيما النساء والفتيات، من البقاء. وأود أن أشدد على تلك النقطة.

إننا لا نزال نسمع المجتمع الدولي يقول إنه يواجه معضلة في أفغانستان – من أجل إنقاذ الأرواح، أو إنه يدين انتهاكات طالبان لحقوق المرأة. ولكنني أود أن أسال الأعضاء عن الأرواح التي ينقذونها هنا. وبأي ثمن؟ فالاستمرار في العمل الإنساني في غيبة النساء أو تقديم مساعدات لا تصل إلى النساء، لا يسفر إلا عن مزيد من الإقصاء للمرأة عن المجتمع. ويجب أن يكون العمل الإنساني قائما على إعمال الحقوق بلا تمييز. وأحث المجلس على أن يتذكر أنه في حين أنه قد ينقذ أرواحا الآن، فإن ذلك ليس بديلا عن إيجاد حل دائم للأزمة الراهنة.

إن النساء داخل أفغانستان يخبرنني بأنهن يشعرن بالاختناق واليأس. وتحدثني الفتيات الصغيرات عن رغبتهن في إنهاء حياتهن. ولا يمكن لذلك أن يستمر.

وهناك مصطلح واحد يمكن أن يصف حالة المرأة الأفغانية اليوم على نحو مناسب: الفصل الجنساني. وقد أدان كل من النساء الأفغان والخبراء – وحتى الأمين العام غوتيريش – التمييز الممنهج ضد النساء والفتيات الأفغانيات كونه فصلا جنسانيا. وعلاوة على ذلك، فإن انتهاكات طالبان لحقوق الإنسان على أساس نوع الجنس تشكل نوعا من الاضطهاد الجنساني، وهو جريمة ضد الإنسانية دعا خبراء الأمم المتحدة إلى التحقيق فيها ومساءلة طالبان عنها.

وتكتسي الإدانة الدولية الصريحة لتلك الانتهاكات أهمية حاسمة، ولكنها ليست كافية. فتلك الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تتطلب استجابة دولية متناسبة ومنسقة ومجدية تبين أن انتهاكات حقوق المرأة لا يمكن التغاضي عنها أو تبريرها وأن طالبان ستواجه عواقب ارتكابها لها. وإذا لم يدافع الأعضاء عن حقوق المرأة هنا، فلن يتمتعوا بالمصداقية اللازمة للقيام بذلك في أي مكان آخر.

منذ آب/أغسطس ٢٠٢١، يتخذ الحديث عندما يتعلق الأمر بأفغانستان أحد مسارين – إما عن عودة طالبان أو عن مقاومة المرأة. وتظل المعارضة المدنية التي تواجهها طالبان من الحركات الشعبية التي تقودها النساء الأكثر وضوحا وصراحة حتى الآن، حيث تخاطر أولئك الناشطات بحياتهن يوميا للدفاع عن الحقوق الإنسانية لجميع الأفغان. وعلى حد تعبير إحدى المتظاهرات، فإن هؤلاء النساء هن سفيراتنا للحرية.

وكان رد طالبان على الاحتجاجات السلمية هو الهجمات العنيفة والسجن والتعذيب. فقد قُبض على نرجس سادات، إحدى المتظاهرات، تعسفا قبل أسابيع فقط، في ١٢ شباط/فبراير؛ ولا يزال مصيرها مجهولا. واختُطفت تامانا زارياب بارياني وباروانا إبراهيم خيل واختفتا بعد احتجاجهما في كابول، حيث احتجزتا لأسابيع. وأُلقي القبض على نيرة كوهيستاني، وبصحبتها طفلها، وقد تحدثت بالتفصيل عما تعرضت له من سوء معاملة وتعذيب في أحد سجون طالبان. وتُعامل نساء الهزارة اللاتي يحتججن بقسوة أكبر.

إن المقاومة المدنية الشجاعة التي تبديها المرأة الأفغانية في حاجة ماسة إلى دعم المجلس. وهن بحاجة إلى أن يذكر المجلس أسماءهن وأن يتطرق إلى قضاياهن عندما يتحاور مع طالبان؛ وهن بحاجة إلى أن يطالب المجلس بالإفراج عنهن؛ وأن يمنحهن حق اللجوء؛ وهن بحاجة إلى أن يمدهن الأعضاء بالتمويل؛ وأن يُخضعوا طالبان للمساءلة عند اعتقالهن أو تعذيبهن أو اختفائهن أو قتلهن بسبب مطالبتهن بحقوقهن. فغياب العواقب يشجع طالبان على توسيع نطاق حملاتها في ظل إفلات تام من العقاب.

ويقول مجلس وزراء طالبان المؤقت المكون من الذكور حصرا وأغلبيتهم من قبائل البشتون إنه لا يعتزم تشكيل حكومة شاملة للجميع ممثلة للتنوع العرقي في أفغانستان أو تُمثل فيها النساء، أو توفير الحماية للمجموعات العرقية والدينية المهمشة.

ولم تتقاعس طالبان فحسب عن التحقيق في الهجمات على طائفة الهزارة أو معاقبة مرتكبيها، بل كانت مسؤولة بشكل مباشر أيضا عن جرائم القتل الجماعي التي تعرضوا لها، والتي قد تشكل جرائم حرب. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، أغارت حركة طالبان على قرية في ولاية دايكندي وقتلت ١١ فردا من الهزارة، بينهم أطفال. وأُجبرت مجموعات أخرى، مثل طائفة السيخ، على ترك منازلهم جراء الهجمات التي استهدفتهم، ولا يزال أفراد الطوائف الطاجيكية والأوزبكية والتركمانية يتعرضون للتشريد القسري وإعادة توزيع أراضيهم على قبائل الكوشي وأعضاء طالبان. وقد أخبرتني النساء في ولايتي دايكندي وجوزجان بأن توزيع المساعدات في مجتمعاتهن المحلية ليس متكافئا.

ويشكّل استئناف طالبان الوحشي لأعمال القتل خارج نطاق القضاء والتنفيذ العلني لعقوبات الجلد والإعدام دليلا واضحا على أنها لم تتغير عما كانت عليه عندما كانت تتقلد زمام السلطة في الماضي. فهم لا يحترمون حقوق الشعب الأفغاني أو تطلعاته. وليس لديهم خطط للتغيير. وهم يفرضون تفسيرا أبويا متطرفا للإسلام، يتمحور حول قمع النساء والفئات المهمشة.

وليس ذلك سبيلا إلى السلام – بل إنه الطريق إلى حرب أهلية أخرى، حرب لن تنحصر في المنطقة. ولذلك، أدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

يجب على المجلس أن يطالب حركة طالبان باحترام الحقوق الإنسانية لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى وجميع الفئات المهمشة الأخرى، وبإنهاء جميع القيود المفروضة على حقوق المرأة. ولا يعني ذلك مجرد إنهاء الحظر المفروض على التعليم والعمل في المنظمات غير الحكومية، بل أيضا إنهاء جميع القيود المفروضة على حقوق المرأة التي تنتهك التزامات أفغانستان بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وينبغي أن يكون المجلس واضحا في أنه لن يكون هناك تعاون غير مشروط مع طالبان ما لم تُستوف تلك الشروط الأساسية. ويشمل ذلك عدم قيام مسؤولين كبار من الأمم المتحدة بزيارات إلى أفغانستان من دون هدف واضح يسترشد بأولويات المرأة الأفغانية وشواغلها. وأحث المجلس على الإصرار على عدم منح طالبان اعترافا رسميا من أي نوع، بما في ذلك الحصول على مقعد في الأمم المتحدة.

وينبغي للمجلس أن يجدد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على النحو المبين في قراره ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)، دون أي تغيير، لمدة عام آخر. فالبعثة مطالبة بالفعل بمعالجة الأبعاد الرئيسية للأزمة التي تكتسي أهمية بالغة للنساء والفتيات الأفغانيات، ولكنها لم تلب حتى الآن توقعات شعب أفغانستان

في الوفاء بتلك الولاية. ويجب أن ينصب التركيز الآن على كفالة أن تنفذ البعثة جميع جوانب تلك الولاية تنفيذا كاملا، بما في ذلك رصد حالة حقوق الإنسان وإعطاء الأولوية لحقوق المرأة في جميع أعمالها. وأحث جميع قادة الأمم المتحدة، لا سيما الممثلة الخاصة أوتونبابيفا، على أن يدافعوا صراحة عن حقوقنا وأن يكفلوا، في حالتها، إعطاء الأولوية في إحاطاتها المقدمة إلى المجلس للإبلاغ عن حالة النساء والفئات المهمشة.

وينبغي أن يكفل المجلس مشاركة المجتمع المدني النسائي الأفغاني، على تنوعه، في مركز الصدارة وبصورة كاملة ومتساوية ومجدية في أي عملية صنع قرار تتعلق بمستقبل أفغانستان، بما في ذلك قرارات المجلس ذاتها.

وينبغي للمجلس أن يستمر في إصدار بيانات وقرارات قوية بانتظام تدين انتهاكات طالبان ضد النساء والفتيات، وتضمن عدم وجود استثناءات من حظر السفر على قادة طالبان. فإذا كانت النساء الأفغانيات مسجونات في منازلهن، لا ينبغي أن تتمكن طالبان من السفر.

لقد انتهكت طالبان حقوق شعبي لأكثر من عام من دون عواقب. ولذلك، أحث المجلس على دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنساني، فضلا عن الهجمات ضد الطوائف العرقية والدينية وغيرها من الفئات المهمشة.

فشعب أفغانستان يستحق حقوقه الإنسانية بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الميول الجنسية. وإذا سمح لطالبان بمواصلة السير على هذا الطريق، فسوف تمر أجيال قبل أن تتعافى أفغانستان. وإذ يتداول أعضاء المجلس بشأن مستقبل بلدي اليوم، أحثهم على التفكير في بناتهم وزوجاتهم وأخواتهم، وأن يسألوا أنفسهم: لماذا تستحق نساء أفغانستان أي شيء أقل من ذلك؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أكبر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة روزا أوتونبابيفا والسيدة زبيدة أكبر على إحاطتيهما.

يساور اليابان قلق بالغ إزاء ما يواجهه الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات، من تدهور في حالة حقوق الإنسان. إننا ندين بشدة التدابير التي اتخذتها طالبان لتقييد حقوق النساء والفتيات. فللأسف، لم تف طالبان، منذ استيلائها على السلطة، بالتزاماتها تجاه شعب أفغانستان أو المجتمع الدولي. والشعب الأفغاني يفقد الأمل في المستقبل ويواصل الفرار من البلد بسبب سياسات طالبان القمعية.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية. ومع وجود أكثر من ٢٨ مليون أفغاني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٣، يجب ألا يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي. وينبغي أن تستمر مساعدتنا للشعب الأفغاني في تمكينه لا من البقاء على قيد الحياة فحسب، بل من التمتع بحياة يستطيع من خلالها الحصول على الرعاية الطبية والتعليم والحصول على الوظائف وإعادة بناء سبل عيشه بطريقة مستدامة. وإلا فإن الأزمة الإنسانية ستستمر. وسيصبح الشباب متطرفين بسبب اليأس. وسنرى التاريخ يعيد نفسه.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل حث طالبان على التراجع عن سياساتها القمعية في مجال حقوق الإنسان. ولكن في الوقت نفسه، من المهم تجنب عزل طالبان، كما حدث في تسعينات القرن الماضي، عندما أصبحت أفغانستان مرتعا للإرهاب. والمطلوب منا ليس إدانة أعمال الطالبان فحسب، بل أيضا مواصلة مشاركتنا في تغيير مسارها.

وتجري اليابان حوارات في كابول مع قادة طالبان لإيصال رسائل من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يكتسي الدور التجسيري الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أهمية حاسمة لتعزيز الشمول من خلال الحوار مع شعب أفغانستان. وما فتئت اليابان تدعم جهود البعثة في التصدي للتحديات المعقدة التي

يواجهها الشعب الأفغاني. وفي الوقت نفسه، نأمل أنها تؤدي دورها في دفع العملية السياسية في أفغانستان إلى الأمام. ولا بد لنا من أن نكون مستعدين لدعم جهودها.

وبوصفنا مشاركين في القيام بالصياغة بشأن أفغانستان، نقدر المشاركة البناءة لأعضاء المجلس في المفاوضات الجارية بشأن تجديد ولاية البعثة. ونتطلع إلى الإعراب عن وحدتنا نحو هدفنا المشترك المتمثل في أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة روزا أوتونبايفا على موافاتنا بآخر المستجدات، فضلا عن مقدمة الإحاطة اليوم، السيدة زبيدة أكبر، على شهادتها القوية.

لقد اجتمع مجلس الأمن آخر مرة في هذا الإطار في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9227). وأثناء وجودنا في القاعة، تلقينا أنباء عن قرار طالبان بمنع الفتيات من الالتحاق بالجامعة. وسرعان ما أعقب ذلك الإعلان فرض قيود على توظيف المرأة الأفغانية من قبل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقد أدنَّا تلك القرارات من دون تحفظ حينها، وندينها الآن. إنهم يحرمون النساء والفتيات بشكل منهجي من حقوق الإنسان الأساسية لمجرد أنهن نساء وفتيات. وأود أن أقول مرة أخرى هنا أن تلك القرارات لا علاقة لها بالإسلام أو الثقافة الأفغانية وتخاطر بزيادة ترسيخ عزلة البلد الدولية.

وفي الأشهر ال ١٩ التي انقضت منذ استيلاء طالبان على السلطة، ظل الأمل في مستقبل مستقر وآمن ومزدهر لأفغانستان عند منعطف خطر. ومنذ تلك الجلسة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر، يسعى أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الأوسع إلى تحديد أنجع السبل للرد على هذا التدهور في المجتمع الأفغاني. وعلى تلك الخلفية، ننظر في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي من المقرر أن تنتهي في غضون ما يزيد قليلا عن الأسبوع من الآن.

وإنه لأمر واضح أننا جميعا – حول هذه الطاولة ومن خلال المشاورات قمت بها وقام بها المشارك في القيام بالصياغة – نؤيد البعثة والعمل القوي والشامل الذي كلفت به، على النحو الذي حدده القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)، تأييدا قويا. وذلك يوفر المجال للبعثة للعمل مع أصحاب المصلحة في الميدان في محاولة ليس فقط لتخفيف المعاناة، ولكن كذلك لتحسين الحياة. وما من شك في أن البعثة تعمل بأفضل ما لديها في بيئة سياسية وأمنية بالغة الصعوبة.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن الحالة العامة في أفغانستان تزداد سوءا. فلم يحرز تقدم يذكر فيما يتعلق بالتوقعات التي حددها المجلس بشأن حقوق الإنسان والحكم الشامل ومكافحة الإرهاب. ويشير آخر تقرير للأمين العام (S/2023/151) إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية وتقلص الحيز السياسي واستمرار وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويصف تقرير المقررة الخاصة بتفصيل قاتم تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد، الذي يعزى إلى حد كبير إلى التمييز المنهجي ضد النساء والفتيات – "أحد أشد أشكال التمييز قسوة في العالم" (A/HRC/52/84، الفقرة ١٤).

ونحن، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، نتحمل المسؤولية عن ضمان أن يدعم النهج الدولي أفغانستان أكثر ازدهارا واكتفاء ذاتيا ولا تشكل تهديدا لشعبها ولا لجوارها المباشر أو ما وراءها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي أن يكون دعمنا للبعثة ثابتا ويجب أن يظل محور مشاركة المجلس بشأن أفغانستان.

لكن ما سمعناه خلال الشهرين الماضيين من داخل الأمم المتحدة ومن فرادى البلدان وما أكدته التطورات منذ آب/أغسطس ٢٠٢١، هو أننا نفتقر إلى استراتيجية سياسية لأفغانستان. ويتردد صدى هذا الشعور في المناقشات التي أجريتها مع العديد من النساء الأفغانيات، بما في ذلك هذا الأسبوع خلال دورة لجنة وضع المرأة، التي طلبت منا ألا نتخلى عن مصير المرأة الأفغانية لتلك القوى. واليوم، في اليوم الدولي للمرأة، ليس هناك وقت أفضل للإعراب عن تضامننا في ذلك الصدد مع نساء أفغانستان. ويجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك.

إننا نخلط، في كثير من الأحيان في أوقات الأزمات، بين النشاط والسياسة الجيدة، في حين أن ما نحتاج إليه حقا هو إعادة تقييم

استراتيجي للطريق إلى الأمام. وبوصفنا مشاركين في القيام بالصياغة، نعتقد أن المجلس بحاجة إلى إعادة النظر والشروع في استعراض عام أكثر استراتيجية للمشاركة الدولية في أفغانستان. إننا بحاجة إلى صياغة مسار محدد جيدا يعمل على النهوض برفاه جميع الأفغان. والهدف النهائي لتلك العملية هو إيجاد نهج دولي تطلعي وموحد ومتكامل نفتقر إليه اليوم بوضوح.

فالأمر المؤكد هو أنه عندما يتعلق الأمر بأفغانستان وشعبها، كثيرا ما نصبح محاصرين في حلقة مفرغة لإعادة محاكمة الماضي، في حين ينبغي لنا أن نهيء طريقا جديدا للمضي قدما. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هي وجه المجتمع الدولي في الميدان وتستحق دعمنا المستمر. ومع ذلك، فإن المجلس لا يفي بمسؤولياته ويخذل الشعب الأفغاني، بعدم اتخاذه إجراء وعدم السعي إلى تغيير المسار الحالي. إن الحالة في أفغانستان استثنائية، وتتطلب استجابة استثنائية. وبوسعنا أن نقر بذلك وأن نعمل على توحيد النهج المتكامل والمتسق للمجتمع الدولي وأن ننسق جهودنا ونعزز البعثة، أو يمكننا المضي قدما في العمل كالمعتاد، على حساب أفغانستان وشعبها.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وقد استمعت باهتمام إلى بيان السيدة أكبر. إن تقرير الأمين العام قيد النظر (S/2023/151)، عن الحالة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يتيح لنا فرصة للنظر في آخر التطورات في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في أفغانستان.

وعلى الجبهة السياسية، نحيط علما بالتطورات في إعادة هيكلة جهاز الدولة وإنشاء طالبان للمؤسسات. وأعاد مرسوم صدر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ إنشاء اللجنة الوطنية للمشتريات، التي كانت حكومة طالبان قد ألغتها في السابق. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أكدت سلطات الأمر الواقع إتمام نقل السلطة من وزارة العدل القائمة بحكم الأمر الواقع إلى المحكمة العليا القائمة بحكم الأمر الواقع، تمشيا مع أمر أصدره زعيم حكومة الطالبان في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٩ ديسمبر/كانون الأول، أعلنت وزارة الداخلية القائمة بحكم الأمر الواقع عن إنشاء ٢٥ مقاطعة إضافية في جميع أنحاء البلاد، ليصل مجموعها إلى ٤١٩ مقاطعة، وفقا لسلطات الأمر الواقع، مع النية المعلنة لتحسين الوصول إلى الخدمات.

وقد أحطنا علما على وجه الخصوص بالدعوة التي وجهتها عناصر المعارضة السياسية داخل البلد وخارجه لإجراء حوار بين الأفغان، وبإعلان لجنة العودة والتواصل مع المسؤولين الأفغان السابقين والشخصيات السياسية في ١٦ كانون الثاني/يناير أن ٤٧٥ فردا قد عادوا إلى أفغانستان بفضل جهود المعارضة. وعلى الرغم من مختلف التدابير المتخذة، لا يزال تنوع الشعب الأفغاني ممثلا تمثيلا ناقصا في الساحة السياسية، مع إحراز تقدم ضئيل جدا سواء على المستوى العرقي أو الاجتماعي. وقبل كل شيء، لا يزال إدماج المرأة في الهياكل الحكومية يشكل تحديا رئيسيا في حد ذاته. ونشجع بقوة سلطات الأمر الواقع في أفغانستان على الاستجابة بشكل إيجابي للنداءات الداعية إلى إجراء حوار بين الأفغان من مختلف عناصر المعارضة السياسية داخل البلد وخارجه ومن المجتمع الدولي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن ذلك سيؤدي إلى مشاركة أوسع من جانب جميع الأطراف السياسية الفاعلة في أفغانستان، الأمر الذي يخدم مصالح الشعب الأفغاني بأسره.

وأدى الإعلان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ عن قرار تعليق التعليم العالي والعمل في المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المعنية بالمرأة إلى زيادة تقييد الحقوق الأساسية للنساء والفتيات. ومسألة تعليم النساء والفتيات وحصولهن على التعليم الثانوي والعالي شرط أساسي حيوي. وقد وسعت سلطات الأمر الواقع في أفغانستان نطاق القيود المفروضة على المرأة لتشمل تقريبا جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والمهنية. وإذا أريد إحراز تقدم في حالة النساء والفتيات الأفغانيات، يجب على المجتمع الدولي أن يظل حازما وأن

يظهر تضامنه على تلك الجبهة. ولا يمكن إعادة بناء البلد بدون تعليم المرأة الأفغانية ومؤهلاتها وإدماجها. وقد أحاط الأعضاء الأفارقة الثلاثة علما بإعلان نائب وزير التعليم العالي بحكم الأمر الواقع، لطف الله خيرخوة، في ٥ شباط/فبراير، أن العمل قد بدأ على استراتيجية لإيجاد حل لمسألة التعليم العالي للفتيات يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

وعلى الجبهة الأمنية، لا تزال الحالة في الميدان هشة. وتثير القلق الانتهاكات الأمنية المتعلقة بالمعارضة المسلحة والهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان. ويدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة جميع الحوادث الأمنية، لا سيما في المناطق الغربية والجنوبية والشرقية، والتي شكلت ٥٨ في المائة من جميع الحوادث المسجلة. ونشجع سلطات الأمر الواقع على اتخاذ تدابير ملموسة لمنع جميع أشكال الإرهاب في البلد. وأدى الاتجار غير المشروع بالمخدرات، مقترنا بالصدامات المتكررة بين المعارضة وقوات الأمن ووجود قوات أجنبية على الأراضي الأفغانية واستمرار التوترات الحدودية، إلى زيادة تقلب الحالة في الميدان. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، فضلا عن المواد المتفجرة، وتكديسها وتحويلها.

ويؤثر استمرار العنف في أفغانستان على الحالة الاقتصادية والإنسانية التي استمرت في التدهور. على الصعيد الاقتصادي، على الرغم من أن سلطات الأمر الواقع، باستمرارها في التركيز على الاستقلال الاقتصادي، قد أبلغت عن زيادة في تحصيل الإيرادات، بما في ذلك من خلال التجارة، إلا أن معظم العوامل التي أثرت سلبا على الاقتصاد منذ آب/أغسطس ٢٠٢١ لا تزال قائمة – الانخفاض الحاد في المساعدة الإنمائية والصعوبات المتعلقة بالمعاملات المالية الدولية وتأثيرها على القطاع المصرفي. وقد أسهم تجميد الأصول الأفغانية في أزمة مالية كبرى تؤثر على السكان. وتلك الجزاءات، مقترنة بانعدام الثقة من جانب المانحين والمؤسسات المصرفية، تزيد من هشاشة حالة الشعب، وندعو المانحين إلى مواصلة جهودهم المختلفة لإعادة بناء الاقتصاد الأفغاني.

إن الحالة الإنسانية المقلقة في أفغانستان هي نتيجة لمختلف الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، ولكنها أيضا نتيجة لعواقب تغير المناخ، التي تزيد من حدة أوجه الضعف. ويؤدي نقص الإمدادات الطبية وعدم كفاية رواتب العاملين الصحيين إلى صعوبة قيام العاملين في المجال الإنساني بالتصرف. وفي الوقت نفسه، لا يزال الجفاف وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مستمرين. والأرقام غنية عن البيان. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية في ازدياد. وسيحتاج أكثر من ٢٨ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٣، وقد أدى الحظر المفروض على عمال الإغاثة إلى تقليل أو تعطيل أنشطة العديد من المنظمات بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من إمكاناتها. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لجعل طالبان تدرك أن تهميش النساء والفتيات له آثار على المساعدة الإنسانية والتنمية والاستقرار في البلد. ونلاحظ النهج الذي تتبعه سلطات الأمر الواقع تجاه الشعب. فهي تزور المقاطعات والمقاطعات بهدف تعزيز الوحدة ومناقشة الإصلاح التعليمي. ونرحب بتقييم مصادر المياه الذي أجراه وزير الزراعة والري والثروة الحيوانية بحكم الأمر الواقع في المقاطعات الشمالية من البلد.

ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الأفغانية والدولية. ونؤيد مبادرات الحوار مع سلطات الأمر الواقع الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة وإدماجها في المجتمع. ومشاركة البعثة، من خلال مكاتبها الميدانية، في أكثر من ١٧٠ اجتماعا لأغراض الدعوة على المستوى دون الوطني، ولا سيما المشروع التجريبي للمساعدة القانونية في مقاطعتي باميان وهرات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاركة هامة. ونشجع العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة على الرغم من التحديات التي تواجهها في الميدان. ولا يزال رصد الحالة في البلد والتفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة أمرا حاسما لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وبناء على ذلك، نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا أخرى ونحث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه السياسي والمالي لعملها.

ونشيد بالاجتماعات المتعددة وجهود الدعوة بشأن أفغانستان التي نظمتها بلدان المنطقة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما تلك التي عقدت في روسيا وكازاخستان وقطر وإندونيسيا، مع التركيز على الترابط الإقليمي والتعاون الاقتصادي، وأمن الحدود، ومكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والحكم الشامل للجميع، وحقوق النساء والفتيات، وحصول الفتيات الأفغانيات على التعليم. ونرحب ترحيبا كبيرا بالدعوة التي وجهها الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حسين إبراهيم طه، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي لإطلاق حملة عالمية لتوحيد العلماء والسلطات الدينية في العالم الإسلامي ضد قرار سلطات الأمر الواقع بتقييد تعليم الإناث.

وفي الختام، نكرر التأكيد على المطالبة بإجراء حوار بين القوى الأفغانية. ونود أن نكرر التأكيد على أنه لا يمكن بناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة بدون نساء أو قطاعات أخرى من المجتمع. وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش في الدوحة، قطر، خلال مؤتمر قمة أقل البلدان نموا، وأفغانستان عضو فيه: "البلدان الأقل قدرة تحتاج إلى أكبر قدر من الدعم". ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل مشاركته في أفغانستان دعما للتطلعات المشروعة للشعب الأفغاني في الأمن والكرامة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا على إحاطتها وعلى عمل فريقها. نشكر أيضا السيدة أكبر على بيانها المؤثر.

وقد شهدت الأشهر الأخيرة تدهورا سريعا في سلوك طالبان، حيث واجهت النساء والفتيات على وجه الخصوص حرمانا غير مسبوق من حقوقهن الإنسانية: القيود المفروضة على حصولهن على العمل والتعليم وحريتهن في التنقل والتعبير واللباس. لقد محت طالبان النساء من المجتمع.

إن المسار لا يزال سلبيا. إذن، ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن والمجتمع الدولي؟

أولا، ينبغي أن نبقى ثابتين ومتحدين في توقعاتنا من طالبان. وقد حددها المجلس في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، واحترام حقوق الإنسان، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية.

ثانيا، كما قالت نائبة الأمين العام عقب زيارتها لأفغانستان، ينبغي أن نكون واضحين بشأن العواقب إذا استمرت طالبان في السير على هذا الطريق: فالقبول الدولي لطالبان لن يكون مطروحا على الطاولة.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يكفل احتفاظ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بولايتها القوية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تستمر في إشراك طالبان، خاصة لتعزيز توقعات مجلس الأمن، التي تشمل إحراز تقدم نحو الحكم التمثيلي.

رابعا، ينبغي أن نواصل التوضيح لطالبان أن قراراتها تؤدي إلى تدميرها. وسيظل اقتصاد أفغانستان يعاني عندما يستبعد ٥٠ في المائة من سكانها من المجتمع ومكان العمل. ولن يكون هناك سلام مستقر أو دائم عندما تستبعد الجماعات العرقية وقطاعات واسعة من المجتمع.

وأخيرا، ينبغي لنا، ونحن نواجه هذه التحديات، أن نتمسك بتضامننا مع الشعب الأفغاني. وتواصل المملكة المتحدة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والشركاء في الميدان لكفالة استمرار وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها، بمن فيهم النساء، مع التمسك بمبدأ الحياد وعدم التمييز. ولن نتخلى عن الشعب الأفغاني.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): السيد الرئيس، أشكركم على عقد جلسة اليوم، وأشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا على شهادتها بشأن التطورات المثيرة للقلق في أفغانستان وعلى عملها القيم. أشكر أيضا السيدة زبيدة أكبر على إحاطتها وعلى التزامها تجاه من يناضلون من أجل حقوق الإنسان كل يوم والذين، كما سمعنا، غالبا ما يخاطرون بحياتهم.

ومن المصادفات المحزنة أننا نحتفل اليوم باليوم الدولي للمرأة في جميع أنحاء العالم، بينما النساء والفتيات في أفغانستان هن محور اهتمامنا. وفي وقت سابق من هذا العام، ذكرتنا المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن

"لم تترك لنا النساء الأفغانيات أي شك في شجاعتهن ورفضهن أن يتم محوهن من الحياة العامة. سيواصلن الدفاع عن حقوقهن والنضال من أجلها، ومن واجبنا دعمهن في هذا المسعى".

وقد دعي مرارا وتكرارا في هذه القاعة إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة خلال المناقشة المفتوحة التي جرت أمس بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.9276). ومع ذلك، لا يمكننا التعويل على الكلمات وحدها. وسواء في أفغانستان أو في أي مكان آخر في العالم، فإن جعل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حقيقة واقعة هو واجبنا.

وفي أفغانستان، ترى النساء والفتيات حقوقهن الإنسانية وحرياتهن الأساسية تنتهك يوميا. ويبين لنا تقرير الأمين العام (S/2023/151) والإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة أن الحالة ما زالت تزداد سوءا. وتشمل قائمة حوادث العنف ضد النساء والفتيات جرائم القتل وجرائم الشرف والزواج القسري والضرب التي يمكن أن تؤدي إلى إعاقات. وفي الوقت الذي تكاد تكون فيه فرص حصولهن على التعليم والعمل معدومة، ندعو طالبان إلى التراجع فورا عن الحظر المفروض على النساء والفتيات. وتدين سويسرا جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها طالبان، ولا سيما انتهاكات حقوق المرأة، وكذلك حقوق الأطفال والأقليات العرقية.

ونتفاوض حاليا على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتضم سويسرا صوتها إلى صوت الأمين العام في الدعوة إلى تمديد الولاية الحالية، مما سيتيح للبعثة مواصلة أنشطتها الحيوية للشعب الأفغاني. وفي المستقبل القريب، يبدو لنا أن هناك مجالين للعمل هما أولويتا التزام الأمم المتحدة.

أولا، يجب على مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن يدعما جميع الجهود الرامية إلى تعزيز أفغانستان يشارك فيها المجتمع بأسره في الحياة العامة دون تمييز أو انتقام. وحماية حقوق الإنسان أمر أساسي لاستقرار البلد. ويجب أن تتاح للنساء والفتيات فرص الحصول على التعليم والعمل والمشاركة في السياسة والحياة الاجتماعية والاقتصادية. إننا ندافع عن حق المرأة في المشاركة في جميع عمليات صنع القرار. وهذا أمر ضروري لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، ولكن أيضا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بناء السلام المستدام. وعمل المرأة الأفغانية في العديد من المنظمات غير الحكومية في الميدان ضروري لتحقيق هذه الأهداف.

ثانيا، يجب أن نعالج الاحتياجات الإنسانية، وأن نجد حلولا مستدامة لانعدام الأمن الغذائي المتوطن في أفغانستان. وقد أدت عقود من التدهور البيئي إلى زيادة التصحر وتفاقم الجفاف. إن قدرة الأفغان على الصمود قد وصلت إلى أقصى حد. ويعتمد نحو ٢٨ مليون شخص على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

ولكن إلى جانب التسليم الفوري للمعونة، يجب أن نواصل دعمنا الطويل الأجل. وفي مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ، يجب دعم الشعب الأفغاني لتكييف زراعته وجعل إدارة الموارد الطبيعية أكثر استدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون تُوفر الخدمات العامة الأساسية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة العامة. هناك حاجة إلى اقتصاد مستقر لخلق آفاق لمستقبل كريم.

وتواجه أفغانستان أزمات متعددة متعاضدة أغرقتها في انعدام الأمن العميق. ويجب أن نلتف حول استراتيجية مشتركة، وأن ندعم الشعب في جهوده لاستعادة الأمن. ومع ذلك، لا يمكن لهذه الجهود أن تنجح إلا إذا عكست طالبان أعمالها المعادية للمرأة واعترفت بالدور الرئيسي للمرأة في المجتمع والاقتصاد والسياسة. وندعوها إلى إلغاء مراسيمها الصادرة مؤخرا التي تحظر على المرأة الالتحاق بالتعليم العالي والعمل في المنظمات غير الحكومية. وبشكل عام، يجب أن

تقر طالبان بأهمية الحكم الشامل وسيادة القانون. ولدعم هذه الأهداف، يجب على الأمم المتحدة أن تُبقي على وجودها في الميدان، في أمان وأمن، من خلال ولاية قوية للمشاركة. ونؤكد للمجلس على دعمنا المستمر لهذا المسعى.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا على إحاطتها الإعلامية، كما أشكر السيدة أكبر على المعلومات الهامة التي قدمتها. ونحن نسمع نداءها.

بينما يجتمع العالم للاحتفال باليوم الدولي للمرأة وتجتمع لجنة وضع المرأة للنهوض بحقوق المرأة عالميا، لا شيئ تحتفل به النساء الأفغانيات اليوم، مع الأسف. حقوقهن التي حصلن عليها بشق الأنفس قد طمست منذ استيلاء طالبان على السلطة. وهن محرومات من أبسط الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل إنسان بحكم آدميته. ولا تكتفي سلطات الأمر الواقع بحرمان النساء والفتيات من حقهن في التعليم، بل تقوم أيضا بتطبيع جرائم الشرف والزواج القسري وزواج الأطفال والضرب، بينما تقيد بشدة الحقوق الأساسية الأخرى، بما في ذلك حرية التنقل.

وفي سعيها لتقويض كل إنجاز تحقق في العقدين الماضيين، قررت السلطات العنيدة أن تستثمر في الجهل، مما تسبب في أذى نفسي كبير للنساء والفتيات وأضرار للمجتمع لا يمكن إصلاحها. وهم بذلك يقوضون أيضا التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تمس الحاجة إليها في البلد، الذي سيعاني كثيرا إذا تم إقصاء نصف السكان من المشاركة بشكل هادف. طالبان كانت، وستظل، هي المسؤولة، لأن هذه كارثة اختيارية. إنه اندفاع متعمد نحو الهاوية.

ونحن ندين هذه السياسات بشدة ونعرب عن تضامننا الصادق والكامل مع جميع الأفغان، ولا سيما النساء والفتيات، وندعم كل الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لرفع جميع القيود التعسفية. ويشمل ذلك رفع الحظر العبثي على العاملات في مجال المعونة، ما يؤثر بشدة على إيصال المساعدة الحيوية إلى ثلثي السكان الذين تشتد حاجتهم إليها، والذين هم أيضا ضحايا المصاعب الاقتصادية والكوارث الإنسانية.

إن محو حقوق المرأة من قبل سلطات الأمر الواقع هو جزء من سياسة ضارة عامة وتدابير رجعية مقلقة تعود بالبلد إلى الوراء. ومنذ الاستيلاء على السلطة، أظهرت طالبان أنها تكره المرأة والتعليم والحقوق والحريات والتقدم الاجتماعي وتحقيق الفرد لذاته. وهم يتسامحون الآن مع عمليات القتل خارج نطاق القضاء ويحرضون على العقاب البدني، وكلاهما محظور تماما بموجب القانون الدولي. إنهم يقمعون الاحتجاجات السلمية ويقلصون تدريجيا الحيز المتاح للعاملين في مجال الإعلام والمجتمع المدني، وبالتالي يحظرون أي شكل من أشكال الاختلاف الديمقراطي.

من المقرر تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في غضون أيام قليلة. ونحن نؤيد بقوة دورها وجهودها الرامية إلى تقديم الدعم الحيوي لشعب أفغانستان على الرغم من الظروف الصعبة للغاية. ونشجع فريق الأمم المتحدة في الميدان على مواصلة العمل بشكل بناء من أجل التنفيذ الكامل للولاية، مع التركيز بقوة على احترام حقوق الإنسان لكل الأفغان ومواصلة إيلاء الأولوية لحماية حقوق الإنسان للمرأة والنهوض بها.

وعلى المجلس والمجتمع الدولي توحيد الصفوف وتوخي الاتساق في مطالبة سلطات الأمر الواقع بالامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باعتبارها السبيل الوحيد لإحلال الأمن والسلام والاستقرار في البلد وتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي.

وأخيرا، ندعو الطالبان مرة أخرى إلى احترام التزاماتها والوفاء بوعودها، والإقرار بأنه لا يمكن أن تُبنى أفغانستان المستقرة إلا بالحقوق والحريات وبمشاركة الجميع وإسهامهم، بما في ذلك النساء.

ونرى أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين والتنمية والازدهار في البلد إلا من خلال الشمول، وليس الإقصاء والعزل، ومن خلال الحوار الوطني الصادق وإقامة نظام دستوري، مع نظام سياسي تمثيلي وشامل. وأي مسار آخر سيولد أسوأ السيناريوهات، ويؤدي إلى الصراع ويبقي أفغانستان في الماضي بعيدة عن المستقبل الذي يستحقه شعبها بشدة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن امتناني للسيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام، للمعلومات التي قدمتها، ولشهادة السيدة زبيدة أكبر، الناشطة والممثلة في المجتمع المدني.

إن ٨ آذار/مارس من كل عام فرصة متجددة لكي نفكر مليا في كفاح المرأة من أجل المساواة والعدالة واحترام حقوقها. وفي هذا التاريخ، وبينما تتوقف بعض البلدان للتفكير في تنسيق السياسات العامة الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، لا يسعنا إلا إبداء الأسف للحالة الحرجة التي تعاني منها النساء والفتيات في أفغانستان.

والزيارة التي قامت بها نائبة الأمين العام أمينة محمد إلى كابول في كانون الثاني/يناير لم تؤد إلى النتائج المأمولة مقارنة بالتوقعات المعقولة التي ولدتها تلك الإدارة الرفيعة المستوى. وفي الواقع، ذكَّرنا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، قبل يومين فقط، في الجلسة الافتتاحية للجنة وضع المرأة، بأن "النساء والفتيات في أفغانستان جرى محوهن من الشأن العام".

ولذلك، فإن بلدي، بوصفه من الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يرفض قرارات سلطات الطالبان، التي تحد بشدة من إمكانية وصول المرأة إلى العمل والعدالة والخدمات الصحية والحيز العام ونظام التعليم، وتتركها في حالة من العجز واليأس.

والاستمرار في تنفيذ سياسات مؤسسية للتمييز وإقصاء النساء هو اعتداء على المجتمع الأفغاني ككل، ويجعل من المتعذر تصور مستقبل يسوده السلام والتنمية. كيف لنا أن نتصور مستقبلا يحرم فيه أكثر من نصف السكان من الإسهام في تحقيقه؟ ولهذا يشيد بلدي بشجاعة ومنعة النساء والفتيات الأفغانيات في مواجهة هذه الحالة غير المقبولة.

وفي هذه الحالة القاسية، التي تتزايد فيها الحاجة إلى المساعدة الإنسانية على نحو مطرد، تعرب إكوادور عن تقديرها لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وستدعم في الأيام المقبلة تجديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا، بغية الإبقاء على وجودها الميداني وتعزيزه، ولا سيما في جهودها الرامية للنهوض بحوار شامل بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الأفغاني.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الحرجة، نرحب أيضا بمبادرات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف التي أطلقتها بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما تلك التي تهدف إلى توفير التمويل لتعليم الفتيات والفتيان، فضلا عن توفير فرص العمل للمرأة الأفغانية، لأن هذه المبادرات تعبر بوضوح عن مشاعر غالبية المجتمع الدولي فيما يتعلق بالسياسات الرجعية لنظام الأمر الواقع.

وإكوادور، بوصفها من الدول الموقعة على التزامات باريس ومبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة، تود أن تعرب عن أسفها للانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال الأفغان، من قتل وتشويه واختطاف وإيذاء بواسطة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة. وترفض إكوادور رفضا قاطعا أيضا عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، والتعذيب وسوء المعاملة التي يرتكبها نظام طالبان. وترد هذه الحوادث في تقرير الأمين العام (S/2023/151) كما نقلتها إلينا اليوم السيدة أوتونباييفا.

ومن المؤسف أن نلاحظ أنه منذ وصول سلطات الأمر الواقع إلى الحكم في آب/أغسطس ٢٠٢١، لا نرى أي علامات تبعث على التفاؤل. على العكس من ذلك فإن المعلومات التي تلقيناها تدفعنا إلى الاعتقاد بأن جميع العوامل التي تزيد من تقويض النسيج الاجتماعي للبلد – الأزمة الإنسانية المتنامية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتمييز والعزلة والإفلات من العقاب والتطرف العنيف والإرهاب – تجتمع معا في أفغانستان.

في الختام، أعرب عن اقتناعنا بأن تعقيد وخطورة الحالة في أفغانستان يتطلبان عملا منسقا وعاجلا من قبل جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن التضامن الحقيقي من جانب المجتمع الدولي بأسره لأجل تعزيز الاستراتيجيات اللازمة لبناء هيكل سلام مستدام وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة للشعب الأفغاني الذي طالت معاناته.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نغتنم هذه الفرصة لنهنئ جميع النساء الحاضرات في هذه القاعة، فضلا عن نساء أفغانستان بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة روزا أوتونبايفا، على تقييمها للحالة في البلد. يؤيد الاتحاد الروسي عمل البعثة تحت قيادتها في سياق المهام الموكلة إلى البعثة. إنه أمر إيجابي أن تلتزم الأمم المتحدة باستمرار بقاء البعثة وتقديم المساعدة اللازمة إلى شعب أفغانستان. ونحن على استعداد لمواصلة التعاون البناء مع جميع أعضاء مجلس الأمن بهدف تجديد ولاية البعثة في أقرب وقت ممكن.

كما استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة زبيدة أكبر. ويسرنا إعطاء الكلمة لممثلي المنطقة أيضا في هذه المناقشة. لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2023/151). ونود التعليق على النقاط التالية.

قبل عام ونصف انتهت ٢٠ عاما من الحرب في أفغانستان بوصول طالبان إلى السلطة مرة أخرى وهروب القوات الأجنبية على عجل من البلد. وتفاقمت المشاكل التي طال أمدها التي لم تحل لعدة سنوات بواسطة نظام غني الفاسد نظرا للتحديات الجديدة. وبدلا من السلام الموعود الذي طال انتظاره ابتلي الشعب الأفغاني بالجزاءات بالإضافة إلى الأزمة الإنسانية والاقتصادية غير المسبوقة وبقي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وكذلك الأسلحة الأمريكية لصالح الإرهابيين ورضائهم.

في الوقت نفسه سارع زملاؤنا الأمريكيون عادةً – بدعم من حلفائهم – إلى تحميل سلطات الأمر الواقع في أفغانستان المسؤولية الكاملة عن تدمير البلد وعواقب حملتهم العسكرية المخزية. وما زالوا يواصلون ذلك الآن بابتزاز السكان بالمساعدة الإنسانية والتلاعب بها بذرائع مختلفة لا حصر لها. وتخفي واشنطن وجهها الحقيقي تحت قناع المانح النبيل والمدافع عن حقوق النساء والفتيات، بينما يستمر محو جرائم الحرب العديدة التي ارتكبتها قوات الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي من صفحات التاريخ تحت تهديد الجزاءات كما لو أنها لم تحدث قط. ويجري التكتم على الأسباب الحقيقية لبقاء تلك القوات في أفغانستان لفترة طويلة ناهيك عن مسألة الأصول الأفغانية المنهوبة التي قد تستخدم الآن لأغراض أخرى في مناطق نزاع أخرى.

عليه فإن الخطاب الرنان العالي لزملائنا الغربيين بشأن تدهور الحالة في البلد ومعاناة الشعب الأفغاني فضلا عن الدعوات إلى حمل عصا الجزاءات وزيادة الضغط السياسي والاقتصادي على سلطات الأمر الواقع يبدو غير أخلاقي. ويفتقر هؤلاء إلى الشجاعة للاعتراف بأن أساليبهم المفضلة تلك لم تعد فعالة. ولن تؤدي عواقب هذه الخطوات إلا إلى إثقال كاهل الأفغان العاديين دون أن تغير الحالة في الميدان. بيد أن ذلك النهج ليس مفاجئا لنا. ويبدو أنهم يدركون ذلك أيضا في كابول التي تسعى إلى تحقيق مسارها الخاص نحو تحقيق التنمية المستقلة لأفغانستان في تجاهل تام للمساعدة الغربية.

ونشاطر الأمين العام تقييمه فيما يتعلق بتعقيد الحالة السياسية الداخلية في أفغانستان. يساورنا القلق بشكل خاص إزاء التهديدات الأمنية التي تشكلها الأنشطة الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في خراسان. ويمكننا أن نلاحظ أن الإرهابيين قد واصلوا تعزيزنفوذهم في البلد على مدى ٢٠ عاما وأنهم يتعمدون الآن زعزعة الاستقرار بشن المزيد من الهجمات ونشر أجواء الرعب واليأس، علاوة على استهداف ممثلي الأقليات الدينية والعرقية بمن فيهم النساء والأطفال. وربما تكون سلامة موظفي البعثة والعاملين في المجال الإنساني في الميدان معرضة للخطر أيضا. وللأسف فإن الجهود التي تبذلها سلطات الأمر الواقع في ذلك الصدد ليست كافية.

كما ترتبط مشكلة المخدرات بالإرهاب. ومن الواضح أنه – في ظل تفشي الجوع والفقر – سيكون من الصعب على أفغانستان أن تتغلب على التحديات بنفسها بدون الحصول على مساعدة دولية وإقليمية شاملة. كما أصبح دعم المزارعين الأفغان أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى.

إننا نتابع عن كثب التطورات الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتقديم

المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. ونشيد بصفة خاصة بالعمل المتفاني الذي تضطلع به الوكالات الإنسانية وموظفوها المستعدون للبقاء في الميدان في أي ظرف من الظروف لمساعدة الأفغان. لكننا نلاحظ في الوقت نفسه أن تلك الخطوات غير كافية. فلا يزال المانحون الغربيون يعرقلون جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توسيع نطاق المساعدة بما يتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية، بينما يرفضون رفضا قاطعا إمكانية تقديم المساعدة الإنمائية وإعادة تشييد المدارس والمستشفيات فضلا عن بناء الطرق لربط المحافظات والمدن بالمناطق الزراعية.

كما لا يمكن بناء سلام طويل الأجل ومستدام في أفغانستان دون المشاركة المستمرة المتسامحة والعملية مع السلطات الجديدة في طائفة من المسائل الملحة، بما في ذلك الشمول السياسي ومكافحة التهديدات الإرهابية والمخدرات واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. وسيحدد ذلك النهج الشامل أيضا فعالية جهود البعثة.

ما برحت روسيا تدعو إلى تطوير التعاون مع أفغانستان في المسائل التي تتطلب التسوية الشاملة. كما نواصل العمل بالتعاون مع شركائنا الإقليميين على وضع نهج مشترك للتصدي للحالة في البلد. وتخدم صيغة موسكو أيضا ذلك الهدف، وقد عقد آخر اجتماع لها في موسكو في ٨ شباط/فبراير.

نلاحظ أيضا إمكانات فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. كما تتشكل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة لمحفلين لمواءمة المواقف.

ونواصل تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني وتعزيز التعاون على المسار الاجتماعي والاقتصادي.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة أوتونبايفا على إحاطتها. ونشكر موزامبيق أيضا على دعوة السيدة زبيدة أكبر لإطلاعنا على التحديات أو بالأحرى المعاناة والإهانات التي يتعين على المرأة في أفغانستان أن تواجهها يوميا. وتكتسي رسالتها بمناسبة اليوم الدولي للمرأة أهمية خاصة، وأؤكد لها أن مالطة ستظل ملتزمة بتسليط الضوء على هذه المسألة الجوهرية خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن وما بعدها.

لا تزال أفغانستان تشهد أكبر أزمة إنسانية في العالم حيث يحتاج ما يقرب من ٢٨,٣ مليون أفغاني إلى مساعدات إنسانية طارئة. ووفقا للأمم المتحدة انخفض الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا خلال ١٨ شهرا فقط. وارتفعت تكلفة سلة الأغذية الأساسية بنسبة ٣٠ في المائة بينما ارتفعت معدلات البطالة بنسبة ٤٠ في المائة. كل ذلك تسبب في أن يعاني البلد من دورة أخرى من الفقر.

بالتالي تجدد مالطة تأكيد دعمها الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسنواصل التركيز على دعم احتياجات وحقوق جميع الأفغان. كما يسرنا أن الاتحاد الأوروبي قد استعاد وجوده الفعلي في كابول لدعم العمليات الإنسانية.

وتشجب مالطة الاضطهاد والتمييز المنظمين اللذين تمارسهما طالبان ضد النساء والفتيات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتشكل اعتداءاتها المنظمة على المرأة انتهاكا للقانون الدولي ويتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية ومعايير المساواة بين الجنسين فضلا عن تعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة نفسه. ويتعين علينا بصفتنا المجتمع الدولي التصدي لانتهاكات الحوكمة التي تضفي طابعا مؤسسيا على التمييز.

ويجب تمكين النساء والفتيات الأفغانيات من الحصول على التعليم والعمل فضلا عن تمكينهن من المشاركة في الحياة السياسية دون خوف من الانتقام. ولا يمكن تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفغانستان من دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى. فالنساء قائدات حاسمات الأهمية للتغيير. ومن دونهن، لا يوجد أمل كبير في غد أكثر إشراقاً في أفغانستان.

كما تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء المراسيم التقييدية التي استهدفت بها سلطات الأمر الواقع النساء في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢. وهي ليست جديرة بالشجب فحسب، بل إنها تهدد بتقويض العمليات

الإنسانية الحاسمة الأهمية في جميع أنحاء أفغانستان. وكما يذكر الأمين العام في تقريره الفصلي (S/2023/151)، فإن تلك المراسيم قد أوقفت فعلياً وضع الإطار الاستراتيجي لأفغانستان لمدة ثلاث سنوات. ونرحّب بعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العمل مع سلطات الأمر الواقع لإيجاد معايير وبروتوكولات جديدة للعمليات الإنسانية في أفغانستان تسمح باستمرار وصول المعونة إلى شعب أفغانستان دون المساس بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الاستقلال والحياد والنزاهة والإنسانية.

ومع استمرار الأزمة الإنسانية والسياسية في أفغانستان، يتعين إحراز تقدم كبير في دعم أداء الاقتصاد الأفغاني والأسواق المحلية، وخاصة في مواجهة الجوع الحاد الجماعي. ويجب أن يظل المجلس يقظاً وموحداً للرد بسرعة على أي تدابير قمعية أخرى تتخذها سلطات الأمر الواقع. ويبين التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان (A/HRC/52/84) حالة تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في البلد. ونؤيد التوصيات الواردة في تقريره وندعو سلطات الأمر الواقع إلى تنفيذها بالكامل.

وبما أن أسباب الأزمة الحالية متعددة الأوجه ومتنوعة، فإننا نؤيد بقوة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة التي تشمل تدابير حماية قوية وتعزيزات لمجموعة كاملة من حقوق المرأة. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط مع البعثة وزيادة دعمها في إنجاز أولوياتها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الزاخرة بالمعلومات ومعلوماتهم المستكملة التي أثرت مناقشاتنا وأنارت وجهات نظرنا بشأن المسألة قيد النظر.

يمثل هذا الاجتماع الفصلي الأول لمجلس الأمن بشأن عمل وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والوضع في أفغانستان في عام ٢٠٢٣ فرصة حاسمة لوضع الأسس الجوهرية كجزء من مسؤولياتنا المشتركة، لا سيما في ضوء التجديد الوشيك لولاية البعثة. واستناداً إلى دعمنا الطويل الأمد للدور الأساسي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وللتأييد الواسع للولاية التي أنشأها القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)، بما في ذلك من الجهات الفاعلة الرئيسية التي لديها معرفة عميقة بالحالة على أرض الواقع، تعتزم البرازيل تأييد تمديدها، ونعتمد على توجيهات المشاركين في ذلك الصدد. ويحدونا أمل كبير في أن تسهم الدورة الجديدة للولاية، بمجرد الموافقة عليها، في إحراز تقدم في جميع قطاعات المجتمع الأفغاني.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، تؤمن البرازيل إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار واستمرار الحياة الاقتصادية والسلام في أفغانستان إلا إذا أتيحت لجميع سكان أفغانستان، بمن فيهم النساء والفتيات، إمكانية الحصول على التعليم وتلقيه وكانت لهم مشاركة ومساهمة كاملتان ومتساويتان وهادفتان في مستقبل البلد وتنميته، تمشياً مع القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ٢٥٩٣ (٢٠٢١) و ٢٦٢٦ (٢٠٢٢). وبالمثل، فإن المستقبل الذي نصبو إليه جميعاً للشعب الأفغاني يعتمد على الاحترام الضروري لقانون حقوق الإنسان، فضلاً عن الحفاظ على النطاق الكامل للمساعدة الإنسانية على أرض الواقع.

وفي ذلك السياق، ليس هناك شك في أن فرض قيود على عمل العاملين في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية على حد سواء، وإنكار حقوق النساء والفتيات الأفغانيات ومحو وجودهن من الحياة العامة، لن يؤدي إلا إلى مزيد من اليأس وعدم الاستقرار. ونحثّ جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وتيسير وصولها بسرعة وأمان ودون عوائق من أجل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وبخاصة الأطفال. ولهذا السبب، تكرر البرازيل الإعراب عن تقديرها لنائبة الأمين العام أمينة محمد، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث، وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وجميع الشركاء والجهات المعنية، على جهودهم الأخيرة والمستمرة لضمان صون المساعدة الإنسانية الحيوية والحقوق الأساسية للنساء والفتيات في البلد.

وفي هذا المنعطف الحرج، نحثّ مرة أخرى السلطات المعنية في أفغانستان على إبداء حسن النية والمرونة اللازمين للتعجيل بإبطال

النهج التقييدي الذي اعتمدته حتى الآن. وندعوها، على أقل تقدير، إلى إزالة العقبات التي تعترض إيصال المعونة وتوسيع الحيز المدني للنساء والفتيات. وبعد أن قلت ذلك، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بالحاجة إلى استمرار العمل مع سلطات الأمر الواقع وأن الإيماءات الرمزية، مثل الاعتراف بالتحسينات في مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات، يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً في بناء جسور التفاهم والثقة المتبادلين بين قادة أفغانستان والمجتمع الدولي. وقبل كل شيء، فإن ضمان أن تكون جميع قنوات الاتصال مفتوحة وعاملة أمر أساسي، لا لدعم حقوق جميع الأفغان وحسب، لكن أيضاً لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

وتمشياً مع تقاليدها العريقة في مجال الحماية الدولية، قررت حكومة البرازيل أن تأذن بمنح تأشيرات إنسانية للأشخاص المتضررين من الأزمة في أفغانستان. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أعطينا الإذن بالفعل لإصدار أكثر من ٨ ٠٠٠ تأشيرة للأفغان المحتاجين، مع إيلاء اهتمام خاص لطلبات النساء والأطفال. وبما أن البرازيل ظلت أحد البلدان القليلة في العالم التي تمنح تأشيرات دون متطلبات رئيسية، نود أن نذكّر المجلس بالأهمية المحورية لمبدأ تقاسم المسؤولية في ضمان الحماية الفعالة للسكان المشردين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للدور الأساسي للبلدان والمجتمعات المضيفة. ويجب أن يظل كل من الحفاظ على العمليات الإنسانية ورفاه النساء والفتيات في صميم جهودنا لبناء أفغانستان مستقرة وعاملة ومعتمدة على الذات. وتؤكد البرازيل من جديد التزامها الثابت بمواصلة السعي إلى تحقيق المهمة الوشيكة المتمثلة في إحلال السلام والتنمية في أفغانستان من خلال عملنا المشترك ومسؤوليتنا الجماعية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزا أوتونبايفا، والسيدة زبيدة أكبر على إحاطتيهما الزاخرتين جداً بالمعلومات. وأود أن أسلّط الضوء على نقطتين.

إننا اليوم إذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة، أود أن أشدد على مدى أهمية معالجة هذه المسألة. فلا تزال حالة النساء والفتيات في أفغانستان تتدهور. ولا يزلن محرومات من أبسط حقوقهن وحرياتهن. ولا تزال تترتب عواقب وخيمة جراء الحظر المفروض على عمل النساء في المنظمات غير الحكومية، وينطبق الشيء نفسه على الحظر المفروض على وصول النساء والفتيات إلى التعليم الثانوي والجامعي والعديد من الوظائف. إن حركة طالبان مسؤولة عن التدهور الخطير للحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وخاصة نتيجة للسياسات التي وضعتها والتي تستبعد المرأة بصورة منهجية. وندعو الطالبان إلى إلغاء تدابيرها التي تقوض أي إمكانية أمام البلد لتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة. ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار العنف ضد الأطفال وإزاء زيادة حوادث العقاب البدني وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة للسكان عموما. إن الحالة معقدة، والتحديات كثيرة ومتعددة الأبعاد، لا سيما فيما يتعلق بالحالة الأمنية. ومع ذلك، يجب أن نواصل مطالبنا للطالبان فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات. وكما نعلم، فواقع الأمر أن كل تلك المسائل مترابطة عندما ننظر في استحالة تحقيق تعافي البلد بدون مشاركة نصف سكانه.

وتكرر فرنسا تأكيد دعمها لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتظل عازمة على تقديم كل مساعدة ممكنة لشعب أفغانستان. وما فتئت فرنسا تؤكد من جديد دعمها للشعب الأفغاني وستواصل تزويده بالمساعدة الإنسانية في ظل الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي. وسنستمر في مساعدة السكان الأفغان، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات النساء والفتيات. كما يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم استجابته بوصفه أحد المانحين الرئيسيين لأفغانستان. وغني عن القول إننا سنواصل العمل مع شركائنا، بما في ذلك البلدان المجاورة والبلدان الأخرى في المنطقة. فهم يضطلعون بدور رئيسي في المساعدة على تلبية توقعات المجتمع الدولي، على النحو المبين في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). ولا تزال المتطلبات المبينة في القرار، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، تجعل أي تعامل محتمل مع الطالبان مشروطا بوفائها بوعودها.

وفي هذا السياق، سنواصل دعم عمل البعثة، التي لا تزال ولايتها العامة وثيقة الصلة تماما بالحالة ومتوافقة مع قرارات المجلس السابقة ذات الصلة. ونشيد كذلك بجهود وكيل الأمين العام دعما لأفغانستان ونظل ملتزمين بالإسهام في الجهود الرامية إلى دعم الشعب الأفغاني.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والسيدة أكبر على إحاطتيهما. وأعرب عن امتناني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها للنهوض بهدف مجلس الأمن المتمثل في تحقيق الاستقرار والرخاء والأمن في أفغانستان. وتؤيد الولايات المتحدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمهمة التي تؤديها تأييدا كاملا، ونرحب بتوصيات الأمين العام بشأن الأهداف والأولويات الاستراتيجية للبعثة (S/2023/151).

إن اليوم، كما نعلم، هو اليوم الدولي للمرأة، الذي تكرم فيه الولايات المتحدة والبلدان في جميع أنحاء العالم إنجازات وبسالة النساء والفتيات في كل مكان. وفي هذه المناسبة، يجب أيضا أن نسلط الضوء على العقبات الهائلة التي تواجه النساء والفتيات وما من مكان أوضح مما عليه الحال في أفغانستان. لقد واصلت الطالبان منع النساء والفتيات من ممارسة حقوقهن الإنسانية وحرياتهن الأساسية. ومما يؤسف له أن الطالبان أعلنت في أواخر كانون الأول/ديسمبر عن إصدار مرسوم يحظر على النساء العمل في المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، بالإضافة إلى الحظر الحالي المفروض على التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية، علقت الطالبان السماح للنساء بالالتحاق بالجامعات العامة والخاصة. وتضاف هذه العقبات إلى العديد من المراسيم والقيود التي فرضتها الطالبان بشكل غير متناسب على النساء والفتيات منذ آب/أغسطس ٢٠٢١. وبمنع النساء من العمل في المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية، فإنهم يخاطرون بحياة الأفغان الذين يعتمدون على المساعدات التي تقدمها العديد من النساء. فهذه المعونة مسألة بقاء، لا سيما بالنسبة للأسر المعيشية التي تعيلها نساء والتي تندرج بالفعل بين أضعف الفئات.

إن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستنتهي قريبا. وتؤكد الولايات المتحدة دعمها القوي للولاية الشاملة للبعثة، بما في ذلك عملها الحيوي في مجال حقوق الإنسان، وحماية الأطفال والمدنيين، وتمكين المرأة. ومن الأهمية بمكان العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار اللذين نتفق جميعا على أهميتهما البالغة لأفغانستان والعالم. ويجب أن يعمل مجلس الأمن على الحفاظ على البعثة بوصفها شريان حياة لشعب أفغانستان. وتعارض الولايات المتحدة – وأكرر، تعارض – أي جهود للتدخل في التمديد التقني البسيط، والتي سيكون لا مبرر لها على الإطلاق. فمن شأن ذلك أن يؤثر سلبا على كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعلى خطة الأمين العام لإرسال مبعوثين خاصين لأفغانستان. وينبغي أن يحافظ المجلس على ولاية البعثة من خلال تمديد تقني بسيط من دون تأخير. فلم يتبق أمامنا سوى أيام. وعلى نطاق أوسع، تتطلب القيود الخطيرة التي تفرضها الطالبان ردا قويا من جيران أفغانستان وبقية المجتمع الدولي. فلا يمكننا أن نجلس مكتوفي الأيدي ونشاهد الطالبان تمحو النساء من الحياة العامة.

عندما سافرت نائبة الأمين العام إلى أفغانستان هذا العام، لاحظت وحدة واسعة النطاق بين دول المنطقة تستند إلى الاعتقاد بضرورة إلغاء المراسيم التي تقيد تعليم المرأة وعملها. وتدعم الولايات المتحدة الجهود الإقليمية الرامية إلى تكريس تلك الوحدة في شكل مشروع قرار للجمعية العامة، وستواصل القيام بدورها لدعم شعب أفغانستان. ونتوقع من الطالبان أن تسمح بوصول العاملين في مجال المعونة من الجنسين لأغراض إنسانية بدون عائق، وتوفر الظروف الآمنة للعاملين في المجال الإنساني وتسمح بتقديم المساعدة بشكل مستقل ومحايد. ونحث الطالبان على إنشاء عملية ذات مصداقية لدعم الحكم التمثيلي الذي يجسد تماما التنوع الثري في أفغانستان، بما في ذلك التمثيل الكامل والمتساوي والمجدي للنساء وطوائف الأقليات. ونقف بحزم في التزامنا الطويل الأمد بتعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في كل مكان.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونبايفا والسيدة أكبر على إحاطتيهما.

إن اليوم هو اليوم الدولي للمرأة. وفي هذا اليوم المميز، ونحن ندرس الحالة في أفغانستان، لا يسعنا إلا أن نوجه انتباهنا إلى النساء الأفغانيات. إنهن شريحة ضعيفة من المجتمع الأفغاني والضحايا الأكثر تضررا جراء سنوات عديدة من الحرب والاضطرابات في البلد. وهن بحاجة ماسة إلى الاهتمام والمساعدة العالميين. فالمرأة الأفغانية تتوق إلى وطن يسوده السلام والهدوء وإلى مستقبل مفعم بالأمل. وينبغي إدماجها بشكل جيد في اقتصاد أفغانستان ومجتمعها وأن تصبح قوة محركة هامة ومستفيدا رئيسيا من عملية السلام والتعمير الوطنية. وينبغي حماية حقوقها ومصالحها بصورة فعالة في تلك العملية.

إن الأمن والاستقرار أمران حيويان لحماية حقوق ومصالح النساء والفتيات الأفغانيات. ومنذ بداية هذا العام، وقعت عدة هجمات إرهابية شرسة في أفغانستان، أسفرت عن خسائر كبيرة. وقد تواطأت قوى إرهابية معا مثل تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية في التخطيط لهجمات إرهابية وشنها في أفغانستان، وشهدنا مؤخرا عودة أنشطتها. وينبغي أن يتابع المجتمع الدولي تلك التطورات عن كثب، وأن يتبع نهجا يقضي بعدم التسامح إطلاقا إزاء مكافحة جميع أشكال الإرهاب، وأن يحث الطالبان على اتخاذ تدابير حازمة وقوية للحيلولة دون حشد القوى الإرهابية في أفغانستان وكفالة سلامة الشعب الأفغاني وأمنه، فضلا عن المواطنين الأجانب في أفغانستان.

وتعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية عاملا أساسيا لحماية حقوق ومصالح النساء والفتيات الأفغانيات. وقد أظهر الاقتصاد الأفغاني علامات إيجابية في العام الماضي، وزادت إيراداته المالية زيادة كبيرة، وهو أمر مشجع. وينبغي أن تواصل أفغانستان تطوير أسواقها المحلية، واستعادة النمو الاقتصادي، وتوسيع نطاق الاتصال، وتعميق التعاون الإقليمي، وتشجيع الزراعة البديلة، ومواصلة زيادة دخل الناس حتى يتمكنوا من العيش سعداء والقضاء على الأسباب الجذرية للاضطرابات وعدم الاستقرار. وتلك هي الطريقة الوحيدة لضمان أن يتمكن اللاجئون والمشردون الأفغان من العودة إلى وطنهم وأن تتمكن النساء والفتيات حقا من التمتع بالسلام والكرامة في أقرب وقت ممكن.

وتقترن حماية حقوق ومصالح النساء والفتيات الأفغانيات بمساعدة المجتمع الدولي. ويشير تقرير الأمين العام (S/2023/151) إلى أن الوضع الإنساني الأفغاني يزداد سوءا، حيث يفتقر عدد لا يحصى من النساء والأطفال إلى الغذاء والملابس الدافئة. إن بقاءهم ذاته على المحك. وفي هذا العام، سيحتاج ٢٨,٣ ملايين أفغاني – حوالي ثُلُثَيّ سكان البلد – إلى مساعدات إنسانية. ووفقا للتقارير الإخبارية الأخيرة، تنظر البلدان المانحة المتقدمة النمو في خفض المعونة الدولية المقدمة إلى أفغانستان، وهذا تطور يبعث على القلق. ففي ظل الظروف الراهنة، يجب ألا تُخفض المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، ناهيك عن وقفها. وينبغي للبلدان المانحة المتقدمة النمو أن تواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان وأن تستكشف سبلا لإيصالها بشكل فعال ومباشر لضمان استثمار تلك الموارد فعليا لما فيه مصلحة الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات.

ولا يمكن حماية حقوق ومصالح النساء والأطفال الأفغان دون رفع القيود الخارجية. فقد قوضت الجزاءات الأحادية الجانب الأسس الاقتصادية لأفغانستان بشكل خطير وأدت إلى تفاقم الحالة الإنسانية في الميدان وأصبحت عبئا كبيرا على بقاء النساء والأطفال المحليين ونمائهم. ويجب رفعها على الفور. إن أصول أفغانستان في الخارج البالغة ٧ بلايين دولار تخص شعبها ولا بد من استخدامها من أجل منفعته. وفي الشهر الماضي، قضت محكمة الولايات المتحدة الإقليمية، منطقة جنوب نيويورك، بأنه لا يحق للولايات المتحدة تحويل أصول أفغانستان في الخارج لاستخدامات أخرى، في دليل آخر على أن تجميد الأصول الأفغانية غير مبرر وغير قانوني. وينبغي للولايات المتحدة والبلدان المعنية الأخرى أن تعيد فورا أصول مصرف أفغانستان المركزي إلى الشعب الأفغاني حتى تستفيد منها نساء وأطفال أفغانستان، بدلا من اختلاق أعذار مختلفة لتأخير تسليمها.

يساور الصين القلق إزاء قرارات حظر الحصول على التعليم والانضمام لسوق العمل المتخذة مؤخرا والتي تستهدف المرأة الأفغانية وإزاء أثرها المحتمل على حقوق المرأة الأفغانية ومصالحها الأساسية، وكذلك على الحالة الإنسانية في البلد. ونأمل أن تتخذ الحكومة المؤقتة في أفغانستان إجراءات ملموسة لضمان تعليم المرأة وعملها. وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي، فإن الاحترام المتبادل والتعاون الفعال شرطان أساسيان لممارسة التأثير وإيجاد حلول للمشاكل. والاكتفاء بالإدانة وممارسة الضغوط لن يكون غير مجد فحسب، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية. إن تحقيق السلام والاستقرار والنمو والرخاء في أفغانستان هو ما يتطلع إليه جميع أبناء الشعب الأفغاني ويتماشى مع المصالح المشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي قاطبة. وتلتزم الصين دائماً، بوصفها جارة لأفغانستان، بدعم أفغانستان في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي لدعم الشعب الأفغاني في إيجاد مخرج من مأزقه الحالي في وقت مبكر من أجل تهيئة مستقبل أفضل.

أخيرا، أود أن أشيد بالممثلة الخاصة أوتونبايفا وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملهم. ونؤيد البعثة في التنفيذ النشط لولايتها، حيث أنها تؤدي دورا هاما في تخفيف حدة الحالة الإنسانية وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين قدرات الحوكمة في أفغانستان. والصين على استعداد لمواصلة العمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لاتخاذ الترتيبات المناسبة لتجديد ولاية البعثة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد فايق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد جلستنا اليوم وأهنئ موزامبيق على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة أوتونبايفا على ما قدمته من معلومات مستكملة دقيقة وإن كانت مثيرة للإحباط، وكذلك السيدة أكبر على ملاحظاتها الجريئة والقوية.

في اليوم الدولي للمرأة، أنضم إلى المجتمع الدولي في توجيه رسالة تضامن ودعم إلى جميع النساء والفتيات الشجاعات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما النساء والفتيات الشجاعات والصامدات في أفغانستان، اللواتي يكافحن بلا خوف الحكم القمعي لطالبان لاستعادة حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ففي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، جردت طالبان بشكل منهجي النساء والفتيات الأفغانيات من حقوقهن الإنسانية الأساسية ومحتهن فعليا من المجتمع. وفي ظل حكم طالبان، تواجه النساء والفتيات الفصل الجنساني والتمييز القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الزواج القسري، مما يحرمهن من الرعاية الصحية والتعليم وحرية التنقل. وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، أُغلقت أبواب العلم والتكنولوجيا والمعرفة أمام النساء والفتيات الأفغانيات. وأصبح التعليم الأفغاني الذي كان معاصرا ومعروفا بجودته في ما مضى، من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة، مشاعا للفكر المتطرف وسقط في هوة التشدد. ونتيجة لذلك، يواجه الملايين من الشباب الأفغان حالة من التخبط في المجال التعليمي.

وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، فُككت الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات في القطاعات الإدارية والإلكترونية والمصرفية والإنترنت. وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، ازداد الفقر والبطالة. ودفع الجوع والمجاعة بعض أبناء شعبنا إلى اللجوء لبيع أعضاء أجسادهم. ويعاني نحو ٢٨ ملايين أفغاني من انعدام الأمن الغذائي، في حين تتباهى طالبان بزيادة الإيرادات المحلية دون أن توضح جوانب إنفاق هذه الإيرادات. وخلافا لادعاءات طالبان، فقد عززت الحركة الفساد في المؤسسات الأفغانية وذهبت إلى حد اللجوء إلى السرقة من خلال تحصيل ضرائب تحت مسميات مختلفة ومبررات زائفة. وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، تسببت الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري في خسائر بشرية هائلة وخسائر مالية ضخمة من دون اتخاذ إجراءات وقائية فعالة. وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، فر ملايين اللاجئين والمهاجرين الأفغان من البلد ووقعوا في شرك المتجرين بالأشخاص. وغالبا ما يتعرض هؤلاء الأفغان للتعذيب أو القتل أو السجن، أو يفقدون حتى حياتهم أثناء عبورهم الحدود وخوضهم البحار. وشهدنا مؤخرا العديد من الأفغان يفقدون أرواحهم في إيطاليا وبلغاريا.

وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، وعلى الرغم من ادعاءات حركة طالبان بأنها تكفل الأمن الداخلي، سفكت الجماعات الإرهابية دماء مئات الأبرياء من أبناء شعبنا في المنازل والمدارس والمراكز الدينية في أفغانستان في غياب الشفافية والمساءلة.

وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، ما فتئت طالبان تعكس مسار جميع الإنجازات التي حققتها أفغانستان على مدى العقدين الماضيين وألغت آليات حماية حقوق الإنسان. وفي ظل غياب نظام قضائي فعال، يُحكم البلد بقوة السلاح دون أي شرعية وطنية. وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، تعاني أفغانستان من عزلة سياسية وعالمية بسبب همجية سلوكيات وسياسات طالبان الذي تتعارض مع التعاليم الإسلامية. وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، فُككت قواتنا الأمنية الوطنية حيث أُلقي القبض على الآلاف من أفرادها وعُذبوا وأجبروا على مغادرة البلد أو أعدموا خارج نطاق القضاء.

وفي غضون ما يزيد قليلا على عام ونصف، لم تعد هناك قيمة للكفاءة ولا للمؤهلات المهنية ولا للتوظيف على أساس الجدارة. وغادر البلد كلاجئين الآلاف من المهنيين المهرة وذوي الخبرة، بمن فيهم الأطباء والمهندسون والقادة العسكريون والصحفيون ومعلمو المدارس وأساتذة الجامعات والناشطون المتخصصون في الزراعة والفن والأدب والاقتصاد والقانون والعلوم السياسية والتاريخ والفلسفة. وهم يعيشون في ضائقة اقتصادية شديدة في البلدان المجاورة، في انتظار المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

أخيرا، لقد انقضى ما يزيد قليلا على عام ونصف العام منذ أن استولت جماعة متطرفة على أفغانستان بالقوة وضد إرادة الشعب الأفغاني. وفي هذا السياق، يواصل شعب أفغانستان الحياة صامدا وآملا في التغيير. ولن يتمكن النظام الظلامي أبدا من قمع تطلع الشعب الأفغاني إلى الحرية. إن نظام طالبان القمعي واقع مأساوي يعيشه الأفغان اليوم، ولكنه لا يمثل الشعب الأفغاني. ومن دون الدعم الشعبي والشرعية الوطنية، لن يصمد نظام طالبان. لقد وضعت حركة طالبان أفغانستان على حافة الهاوية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وإذا استمرت سياساتهم فستؤدي إلى مزيد من البؤس وإلى تدمير أفغانستان. إن رفضهم إنشاء نظام شامل وخاضع للمساءلة يقوم على سيادة القانون والعدالة وإرادة الشعب يدل على عدم اهتمامهم بوضع أفغانستان على طريق السلام والازدهار. وعلاوة على ذلك، فإن تبريرهم لسياساتهم وإجراءاتهم الصارمة يرجع إلى حد كبير إلى عدم المعرفة الإسلامية الصحيحة ومهارات الإدارة والحكم الحديثة. وأتفق تماما مع سفير الإمارات العربية المتحدة على أن أعمال حركة طالبان لا تمثل ثقافة شعب أفغانستان أو القيم الإسلامية. إن ممارسات حركة طالبان تشوه المبادئ الإسلامية وتنشر كراهية الإسلام. وإن أفعالها وسياساتها دعاية متحيزة وتفسير خاطئ للإسلام، بل مستمد من التعاليم الدينية في المدارس الدينية خارج أفغانستان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حركة طالبان إما غير قادرة أو غير راغبة في الاستجابة للنداءات الوطنية والدولية لعكس سياساتها القمعية تجاه النساء والفتيات. وخلافا لادعاءاتها بأنها تخدم شعب أفغانستان الفقير، فإنها تستخدم الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية للشعب كورقة مساومة لتحقيق مطالبها وتوطيد سلطتها. ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بحق النساء والفتيات في التعليم والعمل. تنفذ طالبان سياسة مشوهة تتعارض مع مصالح البلدان المانحة وشعب أفغانستان. وبحظر عمل النساء في المنظمات غير الحكومية، تتدخل حركة طالبان في إيصال المعونة وتعرقل توزيع المساعدة الإنسانية وإمكانية الحصول عليها.

نحن ممتنون للأمين العام والمجتمع الدولي والبلدان المانحة على صبرها ودعمها المستمر لشعب أفغانستان من خلال البيانات القوية والخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك إيصال المعونة، وتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وبينما نقدر التدفقات النقدية إلى شعب أفغانستان، نود أيضا أن نشدد على أنه ينبغي أن تكون هناك آلية للتأكد من تسليم الأموال إلى الضعفاء في البلد. أرحب بقرار وحكم المحكمة المحلية للولايات المتحدة فيما يتعلق بأصول البنك المركزي الأفغاني البالغة ٣,٥ مليار دولار. ونأمل أن تستخدم تلك الأموال،

أي الاحتياطيات الوطنية لأفغانستان، حكومة شرعية ترصد بصرامة وشفافية لصالح الشعب الأفغاني في الأجل الطويل.

ونشيد بالزيارة التي قامت بها مؤخرا نائبة الأمين العام أمينة محمد ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث إلى أفغانستان للتعبير عن التضامن والدعم للمرأة الأفغانية، والانخراط مع مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة، وبناء الزخم لمسار سياسي. واسمحوا لي أن أشدد على ترحيبنا بالتعامل القائم على مبادئ مع حركة طالبان من دون تقديم تنازلات أو تسويات بشأن المطالب والحقوق المشروعة لشعب أفغانستان، فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان العالمية والمعايير والمبادئ. يجب أن نكون حريصين بألا نساعد في جعل غير المقبول أن يصبح قاعدة. ويجب ألا تخلق المشاركة عقبات أمام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفغان التقدميين أو القوى الديمقراطية داخل أفغانستان وخارجها.

أود أن أطلب إلى الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وشركائنا الدوليين دعم وتوفير منابر للحركات التقدمية والديمقراطية للأفغان داخل أفغانستان وخارجها. إنهم ضد الوضع الحالي ويرغبون في إيجاد حل. ويجب أن تُسمع أصواتهم، ويجب أن يشاركوا في جميع المناقشات بشأن أفغانستان. من الجدير بالذكر أن حركة طالبان ليست الممثل الوحيد لأفغانستان. ولدى الأمم المتحدة جميع الأدوات الصحيحة، مثل الجزاءات المحددة الأهداف، وينبغي لمجلس الأمن أن يستخدمها للضغط على طالبان للامتثال بفعالية لالتزاماتها. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى نهج جماعي واستجابة موحدة من جميع الشركاء الدوليين، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن وبلدان المنطقة ومنظمة التعاون الإسلامي.

ومن المثير للجزع الشديد أن حركة طالبان زادت مؤخرا من حملتها القمعية وعمليات القتل التي تستهدف قوات الأمن والدفاع السابقة. وعلى الرغم من إعلان العفو عنهم، هناك تقارير موثوقة عن عمليات قتل خارج نطاق القضاء، واحتجاز قوات الأمن السابقة، وطلبات للحصول على أموال للإفراج عنهم. في الشهر الماضي، أخرج سيرات، وهو عضو سابق في القوات الخاصة، من حافلة عامة في شبرغان، وبعد ذلك عذبته حركة طالبان وقطعت جسده إلى قسمين. وفي الآونة الأخيرة، نشر مقاتلو حركة طالبان شريط فيديو لعملية الإعدام الوحشي للقائد بدر الدين. واقتيد شير محمد، وهو ضابط سابق آخر في الشرطة الوطنية في بالا كارز في قندهار، من منزله في منتصف الليل وقُتل. حدث ذلك في عاصمة حركة طالبان ومدينة زعيمها الملا هيبة الله أخوند زاده. تلك جرائم ضد الإنسانية وينبغي أن تحاكم عليها المحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أعرب عن تقديرنا للسيد ريتشارد بينيت، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، على توثيقه جرائم حقوق الإنسان تلك وإبلاغها إلى مجلس حقوق الإنسان.

في الختام، بينما نناقش تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تقديرنا للمشاركين في الصياغة على جهودهم لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نفسها، وخاصة على تنسيقها وإيصالها للمساعدة الإنسانية وتوثيقها لانتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ونؤيد الولاية القوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحث على تنفيذ جميع عناصر الولاية، ولا سيما الجانب السياسي الذي يركز على التوصل إلى حل سياسي بمشاركة جميع الأفغان. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز مرة أخرى الدور القوي الذي تضطلع به قيادة الأمم المتحدة في التصدي للأزمة والمعضلة الراهنتين في أفغانستان بالشروع في عملية سياسية، يدعمها مجلس الأمن بالإجماع وتحت رعاية الأمين العام، تجمع بين كل أصحاب المصلحة لتحقيق نظام سياسي تمثيلي وشامل حقا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرافاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر موزامبيق على عقد هذه الجلسة. ونرحب بحضور السيدة

أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام، في هذه الجلسة ونقدر لها إحاطتها الإعلامية المستكملة والمتبصرة. كما نشكر السيدة أكبر على آرائها.

منذ أغسطس ٢٠٢١، تواجه أفغانستان العديد من التحديات. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، لا يزال الوضع مروعا، حيث من المتوقع أن يحتاج ما يقدر بنحو ٢٨ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام ٢٠٢٣. وعلاوة على ذلك، لا يزال خطر الإرهاب قائما مع وجود فروع لداعش والقاعدة. وفي غضون ذلك، فإن القيود والحظر الأخير المفروض على النساء والفتيات الأفغانيات والذي يمنعهن من الحصول على التعليم يثير قلقا عميقا.

ومع ذلك، يجب أن نحذر من تسييس المعونة الإنسانية أو استغلالها لأغراض سياسية، الأمر الذي من شأنه أن يضر بالشعب الأفغاني الذي يعتمد على المعونة من أجل بقائه. كذلك في غاية الأهمية ضمان الإسراع بالإفراج عن الأصول المجمدة التي تعود ملكيتها إلى الشعب الأفغاني وعدم إخضاعها إلى شروط سياسية. وذلك أمر حاسم لاستعادة الاقتصاد الأفغاني وإنقاذ الأرواح. وبغية ضمان حصول الشعب الأفغاني على الدعم الذي يحتاجه، يجب أن تظل معونته الإنسانية محايدة وغير مشروطة. ويجب أن نعطي الأولوية لرفاه الشعب الأفغاني فوق كل اعتبار آخر.

بوصفنا جيرانا لأفغانستان، نشعر بقلق عميق إزاء العواقب الوخيمة المحتملة للحالة الراهنة فيها. إن وجود المنتسبين إلى داعش والقاعدة هناك، وزراعة المخدرات والاتجار بها، يشكلان تهديدا كبيرا لأمن أفغانستان وجيرانها والمنطقة بأسرها. وإذا لم تتم معالجة هذه الحالة بفعالية، من المحتمل أن تؤدي إلى انتشار الفقر المدقع وتدفق هائل للمهاجرين إلى البلدان المجاورة، الأمر الذي ثقل كاهلها بالفعل حيث تضطُر تلك البلدان إلى استضافة ملايين الأفغان المشردين.

ونؤيد بقوة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. للبعثة دور حاسم تؤديه في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، ومن الضروري تمديد ولايتها لضمان استمرار الدعم للشعب الأفغاني خلال هذه الفترة الصعبة.

تستضيف إيران أكثر من 5 ملايين أفغاني، مما يجعلها واحدة من أكبر الدول المضيفة. وعلى الرغم من تلقيها الحد الأدنى من الدعم من المجتمع الدولي والدول المانحة ومواجهتها تحديات ناجمة عن الجزاءات اللاإنسانية الانفرادية من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية، استمرت إيران في تقديم الخدمات الأساسية للأفغان الذين يعيشون في إيران منذ أكثر من أربعة عقود.

وقدمت إيران التعليم والتدريب المجاني لجميع الطلاب الأفغان الذين يعيشون في إيران. واستقبل نظام التعليم الإيراني ٠٠٠ ٦٧٠ من الطلاب الأفغان، بما في ذلك ٧٠٠ ٣ من الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة أو الإعاقات العقلية وهناك أكثر من ٠٠٠ ٣٣ طالب مسجلين في الجامعات الإيرانية. واتخذت إيران المزيد من الخطوات لدعم النساء والفتيات الأفغانيات اللواتي تضررن من القيود الأخيرة التي فرضتها الطالبان. وقامت إيران بتبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات للنساء والفتيات اللواتي يسعين إلى مواصلة تعليمهن داخل إيران.

ومنذ أن سيطرت الطالبان على أفغانستان في آب/أغسطس ٢٠٢٢، اتخذت جمهورية إيران الإسلامية موقفا واضحا وثابتا لا لبس فيه. فقد حثت مرارا سلطات الأمر الواقع في أفغانستان على تشكيل حكومة شاملة للجميع تمثل جميع الجماعات الإثنية والدينية واللغوية والسياسية الأفغانية. وكررت إيران التأكيد على أن الاعتراف بسلطات الأمر الواقع الحالية يتوقف على الامتثال لالتزاماتها، بما في ذلك تشكيل حكومة شاملة للجميع وتمثيلية حقا. وهذا الموقف لم يتغير ولا يزال قائما، ونحن ملتزمون بالتمسك بمبادئنا. ومع ذلك، فإننا نسلم بأهمية كفالة ألا يؤثر موقفنا سلبا على حياة وسبل عيش إخواننا وأخواتنا الأفغان أو يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل في أفغانستان.

ونحن ملتزمون بالعمل بشكل تعاوني مع جميع البلدان المجاورة لأفغانستان والشركاء الآخرين ذوي الصلة لدعم الشعب الأفغاني خلال

هذا الوقت العصيب. ومؤخرا، في ٧ آذار/مارس، عقدت البلدان المجاورة لأفغانستان، إلى جانب روسيا، اجتماعها الأول للممثلين الخاصين لأفغانستان في طشقند. وتمحورت المناقشات في الاجتماع حول الحالة الراهنة في أفغانستان وكيف يمكن للأطراف أن تتعاون لتحسين ظروفها وإحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة. وهدفنا هو تحقيق سلام شامل ودائم في أفغانستان، فضلا عن التنمية المستدامة في البلد. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الجهود المشتركة والتعاون الجماعي بين الجيران والبلدان المعنية في المنطقة والمجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ موزامبيق وأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم النشطة والناجحة للمجلس خلال هذا الشهر. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره الأخير عن أفغانستان (S/2023/151) والممثلة الخاصة، سعادة السيدة روزا أوتونباييفا، على إحاطتها اليوم. واستمعنا أيضا من مواطنين أفغانيين. وكان من الممكن أن تكون أعمال مجلس الأمن أكثر جدوى لو تمكنا من التفاعل مع الأشخاص الذين يسيطرون فعلا على أراضي أفغانستان.

وباكستان، بوصفها الجار المباشر والأقرب لأفغانستان، عانت معاناة هائلة من نزاع استمر أربعة عقود في البلد. وترغب باكستان في إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان باعتبارهما ضرورة استراتيجية. وتشعر باكستان بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن خيبة أملنا العميقة إزاء القيود الإضافية التي فرضتها الحكومة الأفغانية المؤقتة على حقوق النساء والفتيات في التعليم والعمل. ونأمل أن تجد الحكومة الأفغانية المؤقتة قريبا حلا لاستعادة هذه الحقوق في ضوء التعاليم الإسلامية.

وتشيد باكستان بنائبة الأمين العام أمينة محمد، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة مارتن غريفيث، والممثلة الخاصة روزا أوتونباييفا على جهودهم وتواصلهم مع الحكومة الأفغانية المؤقتة لإفساح مجال لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب أفغانستان. وما زلنا نعتقد أن إنهاء أو تقليص المساعدة الإنسانية المقدمة لأفغانستان سيكون خطأ أخلاقيا وسيؤدي إلى نتائج عكسية من الناحية السياسية. وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن ٢٨ مليونا من النساء والأطفال والرجال الأفغان يواجهون الفقر المدقع ويحتاجون إلى مساعدة عاجلة. ومن شأن وقف أو تقليص المساعدة الإنسانية أن يضر بالأشخاص أنفسهم – النساء والأطفال – الذين يسعى المجتمع الدولي إلى دعم حقوقهم الإنسانية. ومن شأنه أيضا أن يؤدي إلى المزيد من اللاجئين والمزيد من المخدرات والمزيد من العنف في أفغانستان وانطلاقا منها. ولذلك، نحث على التمويل الكامل لخطة الأمين العام لتعافي أفغانستان البالغ حجمها ٤,٢ بليون دولار.

ومن ناحية أخرى، فإن المطلوب هو جهد دولي أكثر شمولا لإنعاش الاقتصاد الأفغاني. وعلى الرغم من أن الحكومة الأفغانية المؤقتة يبدو أنها حشدت موارد لإدارة نفسها من خلال عائدات التجارة والجمارك، فإن الشعب الأفغاني لا يزال يعاني بسبب انهيار الاقتصاد الأفغاني بعد إلغاء المساعدة الخارجية في أعقاب انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان. ولذلك، من الضروري إنعاش القطاع المصرفي والمالي الأفغاني، والاستخدام المثمر للموارد والأصول الوطنية لأفغانستان، وتمويل إعادة بناء البنية التحتية التي تمس الحاجة إليها، وتنفيذ العديد من مشاريع الربط الجاهزة للتنفيذ، بما في ذلك خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وشبكة الكهرباء بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، ومشروع السكك الحديدية بين أوزبكستان وأفغانستان وباكستان. ويؤيد جميع جيران أفغانستان هذه الخطوات لإنعاش الاقتصاد الأفغاني.

إن مصدر القلق الرئيسي لباكستان هو الهجمات الإرهابية داخل أفغانستان وانطلاقا منها من قبل داعش وحركة طالبان باكستان وغيرها من الجماعات الإرهابية. وفي الأشهر الأخيرة، عانت باكستان من سلسلة من هذه الهجمات الإرهابية شنتها حركة طالبان باكستان وغيرها من الإرهابيين المرتبطين بها من مراكز حراسة في أفغانستان. وتحظى هذه الأعمال الإرهابية أيضا برعاية وتمويل خارجيين.

وقد أكدت الحكومة الأفغانية المؤقتة لنا ولآخرين مرارا أن أراضي أفغانستان لن تستخدم للإرهاب ضد البلدان المجاورة، بما فيها باكستان أو أي بلد آخر. ويتعين على الحكومة الأفغانية المؤقتة أن تثبت بمزيد من الفعالية أن لديها النية والقدرة على الوفاء بهذه التأكيدات.

لقد واصلت باكستان مشاركتها الصبورة مع الحكومة الأفغانية المؤقتة لمعالجة شواغلنا فيما يتعلق بالإرهاب والحوادث الحدودية التي أثارها قادة طالبان المحليون ومسائل أخرى. وزارت وزيرة الدولة الباكستانية للشؤون الخارجية، السيدة حنا رباني خار، كابل في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي لتعزيز هذه الأهداف، بما في ذلك احترام حقوق النساء والفتيات الأفغانيات، ولتؤكد للحكومة الأفغانية المؤقتة استمرار دعم باكستان للمساعدات الإنسانية والتقنية إلى أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، ترأس وزير دفاعنا وفدا إلى كابول في ٢٢ شباط/فبراير لمناقشة خطر الإرهاب والمسائل الأمنية الأخرى.

وسيكون من غير الواقعي، بل ومن الخطير حقا، أن نصدق، كما سمعنا للتو، أنه يمكن استبدال الحكومة الأفغانية المؤقتة أو زعزعة استقرارها بالقوة. فمن شأن ذلك أن يكون سببا في المزيد من النزاع وعدم الاستقرار في أفغانستان وفي جميع أنحاء المنطقة. لقد أنهينا للتو ٤٠ عاما من النزاع. ويجب ألا نكرر الأخطاء التي ارتكبت في الماضي.

وعلى الرغم من البيئة الصعبة، تعتقد باكستان أن استمرار العمل مع الحكومة الأفغانية المؤقتة هو أفضل وسيلة لتحقيق أهداف المجتمع الدولي المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، وإقامة حكم شامل للجميع والقضاء على الإرهاب داخل أفغانستان ومنها.

ونقدر الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلة الخاصة أوتونبايفا، في أفغانستان. وتؤيد باكستان تجديد ولاية البعثة. ومن الضروري أن يتحرك جيران أفغانستان المباشرون بالتنسيق مع الجهود الرامية إلى استعادة الأوضاع الطبيعية والاستقرار في أفغانستان. ونعتقد أيضا أن لمنظمة التعاون الإسلامي دورا حيويا في دعم إنعاش اقتصاد أفغانستان بصورة نشطة وفي المساعدة على استعادة حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، وفقا للتعاليم الإسلامية من خلال تقديم أفضل الممارسات. وعلى الرغم من التوترات الجغرافية السياسية الحالية، ترى باكستان أن من مصلحة الدول الكبرى أن تتعاون في المساعي الرامية إلى بناء السلام والاستقرار في أفغانستان.

وتؤيد باكستان المقترحات الداعية إلى وضع خريطة طريق أو مسار واضح للتطبيع في أفغانستان. وينبغي أن تحدد خريطة الطريق تلك الأهداف المنشودة للمجتمع الدولي من ناحية وأن تبين، من ناحية أخرى، الحوافز للحكومة الأفغانية المؤقتة التي تسعى إلى رفع الجزاءات والحصول على الاعتراف الدولي. وكخطوة أولى، يمكن استئناف العمل بالإعفاءات من حظر السفر ويمكن الشروع في استعراض نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ويحدونا الأمل في أن يُعالج قريبا أيضا الخلل في تمثيل أفغانستان لدى الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، روزا أوتونبايفا، على إحاطتها، وأشكر مقدمة الإحاطة، ممثلة المجتمع المدني زبيدة أكبر، على ملاحظاتها.

إن الهند، بوصفها جارة لصيقة وشريكة قديمة العهد لأفغانستان، ونظرا لروابطنا التاريخية والحضارية القوية مع الشعب الأفغاني، لها مصلحة مباشرة في كفالة عودة السلام والاستقرار إلى البلد. ولكن حرصا على الوقت، سأتوخى الإيجاز، وسأقتصر على أربع نقاط فقط.

أولا، يوضح القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، المؤرخ آب/أغسطس ٢٠٢١، والمتخذ تحت رئاسة الهند لمجلس الأمن، النهج الجماعي للمجتمع الدولي. ووفقا للقرار، نتوقع ألا تُستخدم أراضي أفغانستان لإيواء منفذي الأعمال الإرهابية أو للتدريب عليها أو التخطيط لها أو تمويلها، وخص القرار بالذكر الإرهابيين والكيانات الإرهابية المدرجين في قوائم جزاءات مجلس الأمن. وهذا يعني أيضا العمل ضد الاتجار بالمخدرات. ويحدد القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) أيضا الحاجة إلى تشكيل هيكل حكومي شامل للجميع وتمثيلي حقا، يمثل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني ويحترم حقوق جميع الأفغان ويضمن حقوقا متساوية للنساء والفتيات وأفراد الأقليات، بما في ذلك حصولهم على التعليم.

ثانيا، لا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان تبعث على الأسى العميق. وقد سلطت الممثلة الخاصة للأمين العام الضوء أيضا على الحالة الأليمة أيضا. واستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني واستجابة للنداءات العاجلة التي وجهتها الأمم المتحدة، أرسلت الهند عدة شحنات من المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. ونحن ملتزمون بمواصلة مساعدتنا للشعب الأفغاني للمضي قدما. وفي ذلك الصدد، قدمنا عدة شحنات من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ٠٠٠ ٤٠ طن متري من القمح و ٦٥ طنا من المعونة الطبية و ٢٨ طنا من مواد الإغاثة الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، أرسلنا أيضا ما يقرب من ٠٠٠ ٥ وحدة من القرطاسية والملابس الشتوية لطلاب المدارس الابتدائية في مدرسة حبيبية الثانوية في كابول. وبالإضافة إلى ذلك، أقمنا شراكة أيضا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لكفالة رفاه وإعادة تأهيل السكان الذين يتعاطون المخدرات في أفغانستان، وخاصة في صفوف النساء الأفغانيات. كما نساعد المكتب من خلال توفير المساعدات الطبية والبطانيات ومستلزمات النظافة الصحية النسائية، حسب الحاجة.

ثالثا، تقدر الهند وتؤيد العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان. وقد شاركنا بنشاط في وضع اللمسات الأخيرة على مسودة الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة بعد استيلاء طالبان على كابول في عام ٢٠٢١. ونحن على استعداد للعمل مع الأمين العام في جهوده لإحراز تقدم بشأن الحالة في أفغانستان.

رابعا، نشعر بقلق بالغ إزاء المحاولات المتزايدة لإبعاد المرأة عن الحياة العامة في أفغانستان. وندعو إلى إشراك النساء والأقليات في مستقبل أفغانستان واحترام حقوقهم احتراما كاملا.

أود أن أكرر مرة أخرى أن الأمن والاستقرار في أفغانستان سيظلان من أولوياتنا وستواصل الهند الإعراب عن دعمها للشعب الأفغاني. فالسلام والاستقرار في أفغانستان أمران حتميان وحاسمان يتعين علينا جميعا أن نسعى إلى تحقيقهما بصورة جماعية. وستواصل الهند الاضطلاع بدورها البناء في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف. وستكون مصالح الشعب الأفغاني دائما في صميم جميع جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.